التعذيب ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية

بينا فيما سبق أن معظم السياسيين المعذبين هم من التيارات الإسلامية بل إن التعذيب البشع يكاد ألا يقع في معظمه إلا عليهم، ونحن نورد هنا ما نشرته جريدة الشعب في عام ١٩٩١:

«أوصت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في أول تقرير لها عن سجن طرة بإصلاح أوضاع السجون والمعتقلات ووقف عمليات التعذيب الوحشية التي يمارسها زبانية السجون ضد المعتقلين خاصة الذين ينتمون للتيار الإسلامي.

أمثلة من ضحايا التعذيب:

نورد هنا فقط عينة من المعذبين حتى يدرك القارئ بشاعة التعذيب الموجه ضد التيار الإسلامي:

١- تعذيب أصم وأبكم لحمله على الكلام:

محمود محمد حسن في الثامنة والثلاثين، يعمل كاتبًا، وهو أصم وأبكم، قبض عليه للمرة الأولى في المنيا وهي بلدته الأصلية بالصعيد في ١٥ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٨١، وقد احتجز عامًا واحدًا في سجن أبي زعبل في سجن الاستقبال والمزرعة بطرة خارج القاهرة، وورد أنه تعرض في الشهور الثلاثة الأولى للضرب الوحشي لحمله على الكلام!!!، ويعتقد أن فرع مباحث أمن الدولة في المنيا أخبر سلطات القاهرة أنه كان يتظاهر فقط بأنه أخرس رغم معرفتهم بالحقيقة، ولم تتم إحالته إلى مستشفى القصر العيني بالقاهرة لإجراء الفحوص اللازمة لتحديد ما إذا كان يستطيع الكلام إلا بعد مرور ثلاثة شهور، وقد قضى معظم فترة اعتقاله معصوب العينين مما قطع صلاته تمامًا بما حوله، وقد اعتقل مرات أخرى في ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩، وفي آذار «مارس» ١٩٩٠ قبض عليه مرة أخرى واحتجز سبعة شهور قضى معظمها في سجن استقبال طرة، ورغم

أن المحاكم قد أصدرت أحكامًا متكررة بالإفراج عنه من الاعتقال الإداري كان يعاد بدلاً من إطلاق سراحه إلى أقسام الشرطة في المنيا أو إلى قرية دير مواس المجاورة لها حيث يظل عدة أيام حتى يصدر أمر جديد باعتقاله.

(تقريرمنظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٣)

٢- التعذيب للإكراه على الاعتراف بما لم يرتكبه لتغطية فشل المباحث:

مجدي غريب: في ٨ أيار «مايو» ١٩٨٧ قبض على مجدي غريب الذي كان طالبًا في جامعة القاهرة آنذاك في منزله واقتيد أول الأمر إلى مباحث أمن الدولة بالدقي وكان متهمًا فيما يبدو بالاشتراك في محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، وبعد اعتقاله سبعة شهور أطلق سراحه دون محاكمة، ومن أساليب التعذيب التي وصفها: الضرب بالعصا، والجلد بالسوط وهو عار معصوب العينين ويداه في القيود الحديدية خلف ظهره، والتعليق من معصميه المربوطين خلف ظهره، وتعليقه بحيث يتأرجح في وضع مقلوب من قضيب يمر خلف ركبتيه وقد ربط معصماه وكاحلاه معا، والضرب على أم رأسه، والحرق بلفائف التبغ، والصدمات الكهربائية، وصب ماء شديد الحرارة وماء بارد أيضًا عليه، وانتزاع شعر لحيته.

وأفرج عنه في ٤ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٧، ثم أعيد إلقاء القبض عليه يوم ٢٢ من نفس الشهر واحتجز ٢٤ ساعة في الوقت الذي كان يعتزم فيه هو واثنان من المعتقلين الآخرين معه التحدث إلى اجتماع تعقده جمعية مراسلي الصحف الأجنبية في القاهرة بشأن تجربتهم في المعتقل.

وكان جسده ما يزال يحمل آثار حروق لفافات التبغ بعد شهر من خروجه من المعتقل، كما كانت هناك بعض الكدمات على صدره من أثر الضرب فيما يبدو وكان

الشعر قد بدأ ينمو من جديد في منتصف رأسه حيث كان الضرب المتكرر قد خلف بقعة بلا شعر.

(المصدر السابق ص٤، راجع أيضًا تقرير منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥).

٣- الدكتور أحمد إسماعيل محمود:

ورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية: «إنه طبيب في الخامسة والثلاثين وهو متزوج وله أربعة أبناء وقد قبض عليه يوم ١٧ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٩٠ إبان حملة القبض الجماعي التي أعقبت اغتيال رئيس مجلس الشعب واتهم بأن له علاقات مع الإخوان المسلمين، واحتجز مبدئيًّا في مركز مباحث أمن الدولة في شارع جابر بن حيان حيث عصبت عيناه وجرد من ملابسه وربطت يداه وقدماه ربطا محكمًا، وقيل إنه ضرب ضربًا شديدًا على وجهه ووجهت الصدمات الكهربائية إلى أعضائه التناسلية، واستمرت هذه المعاملة أربعة أيام ورد أنه منع خلالها من الطعام وترك وحده دون ملابس في غرفة قذرة، ثم نقل إلى سجن أبي زعبل حيث مكث ١١ يومًا، وبعدها نقل إلى المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة في لاظوغلي حيث استمر تعذيبه طبقًا للأنباء الواردة، قال: «أجبرت على الرقاد على ظهري وكانت العصابة على عيني محكمة ويداي موثقتين خلف ظهري ثم وضعوا آلة حديدية بين رجلي كي تظل منفرجتين مما أحدث آلاما حادة بعضلات أعلى الفخذ ثم وجهوا الصدمات الكهربائية إلى جميع أجزاء جسمي وخصوصًا أعضائي التناسلية»، وبعد ١٣ يومًا نقل إلى سجن طرة حيث مكث حتى أفرج عنه في ١٢ شباط «فبراير» ١٩٩١.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٥)

٤- محمد خلف يوسف:

مدرس في التاسعة والعشرين قبض عليه في منزله في أسيوط ليلة ١٥ أو ١٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠، ووصف المعاملة التي لاقاها قائلًا: «نقلنا إلى المستشفى التابع لفرق الأمن وهو المكان الذي يتلقى فيه ضباط الشرطة فيما أعتقد الرعاية الطبية ولكنه يستخدم في التعذيب، وطلب منا هناك أن نملأ استمارات نكتب فيها معلومتنا الشخصية واستغرق ذلك نحو ساعة ونصف ساعة، ثم سمعت من ينادي على اسمي ومن ثم أتى أحدهم بمنديل وعصب عيني وأوثق يدي خلف ظهري بقطعة أخرى من القماش ثم ضربوني في كل أنحاء جسدي بطريقة عشوائية.. صفعات ولكمات وركلات في مختلف أجزاء جسدي ومؤخرة رأسي...».

«جردوني من كل شيء إلا ملابسي الداخلية ثم هددوني بإحضار زوجتي وتعذيبها، وسألوني أسئلة مثل: هل تصلي؟ هل تلقي خطبة الجمعة في المسجد؟، وهددوني بالاعتداء الجنسي على زوجتي، ثم سمعت الباب يفتح وإذا بآخرين يدخلون ويجردونني حتى من ملابسي الداخلية، وقالوا لي إنني إذا لم أقدم لهم معلومات فلن أرى الشمس مرة أخرى ولن أعيش حياة طبيعية بعد اليوم، وقالوا إنني إذا غادرت ذلك المكان حيًّا فسوف أنسى حتى اسم زوجتي، وأخذوا يضربونني من جديد واستخدموا جهازًا مشحونا بالكهرباء على جسدي وركزوا على عيني وشفتي ورأسي والمناطق الحساسة الأخرى في جسدي وظلوا يكررون أنني سأنسى جميع من أعرف، واتهموني بأنني من الإخوان المسلمين».

وفي يوم الاثنين جاءوا مرة أخرى عند الظهر تقريبًا وعادوا بنا إلى المستشفى ووضعوا قطعة من الصوف على عيني وبدأ العرق يتصبب مني، وقالوا لي إن علي أن أقف وذراعاي مرفوعتان وممدودتان وقدماي منفرجتان ولكن قدمي ظلتا تتعثران، وكلما تعثرت ضربوني أو ركلوا رجلي، واضطررت إلى البقاء في ذلك الوضع فترة طويلة،

كان وضعا مرهقا وكنت في مسيس الحاجة لتغييره ولكنهم كانوا يضربونني بعصا كلما تراخيت في وقفتي ولو للحظة الواحدة، واقتادونا من الغرفة واحدًا واحدًا لإنزال مزيد من التعذيب بنا، وعندما عُدنا كان علينا أن نعود للوقوف في نفس الوضع السابق، كانوا يجبروننا على القفز أو الجلوس أو على مد أذرعنا ويضربوننا طوال الوقت بعصا بصورة عشوائية.

«ولم تتغير المعاملة يوم الأربعاء عن اليومين السابقين وسألوني ما رأيك في عبد الناصر؟، وما رأيك في سيد قطب؟، ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عيني ورأسي وفمي والأماكن الحساسة في جسدي، وأحضروا كرسيًا وربطوا يدي ورجلي إليه وهددوني بإحضار زوجتي بعد ١٠ دقائق كي أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم سوف يفعلون ما يريدون بها، وأنني لن أعرفها بعد أن ينتهوا مني، وقالوا إنهم سيضعونني في مكان لا أعود منه مطلقًا، وقالوا إن الإخوان المسلمين ليس بوسعهم أن يفعلوا شيئًا لمساعدتي، وإنني في النهاية لن أكون قادرًا على أن أسمع أو أتكلم أو أرى أو أفهم شيئًا وإن كل ما أستطيعه سيكون المكوث في المنزل عاجزًا عن الحركة وعاجزًا عن الخروج».

وحكمت إحدى المحاكم بالإفراج عن محمد خلف يوسف في ٣ شباط «فبراير» ١٩٩١، وقد أفرج عنه في الواقع في يوم ٩ شباط «فبراير» ١٩٩١.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٦)

٥- صبي عمره (١٥) عامًا:

محمد معتز علي عبد الكريم، قال عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «كان في الخامسة عشرة عندما قبض عليه وتعرض للتعذيب في ١٩٩٠، واحتجز في المرة الأولى في أيار «مايو» لمدة شهرين وأطلق سراحه أسبوعين فقط، ثم أعيد القبض عليه وظل قيد الاعتقال حتى ٤ كانون الثاني «يناير» ١٩٩١، وفي تلك الفترة كان محتجزًا لدى مباحث أمن الدولة

في المنيا بالصعيد وفي سجن استقبال طرة خارج القاهرة وقد وضع في الحبس الانفرادي في زنزانة تحت الأرض لمدة شهر ويعتقد أنه اعتقل لحملة على الإفضاء بمعلومات بشأن مكان وجود أشخاص زعم أنهم أعضاء في الجماعات الإسلامية وكانت الشرطة تبحث عنهم في المنيا، وقد عصبت عيناه وقيدت قدماه وورد أنهم جردوه من ملابسه وعلقوه من قضيب ممدود بين منضدتين وضربوه على باطن قدميه وعندما تورمت قدماه كانوا يجعلونه يجري حسبما قال، أو يصبون ماءًا باردًا عليهما لتخفيف حدة الورم.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٤)

٦- طفل عمره ثلاثة أعوام:

هذه القصة العجيبة أوردتها صحيفة الشعب تحت عنوان:

«أصغر معتقل سياسي في مصر إسلام (٣ سنوات) اعتقلوه بسبب مسمارين».

وملخص القصة أن أسرة (نبيل عبد الفتاح بكر) المحكوم عليه بالسجن ١٥ عامًا في قضية الجهاد ذهبت لزيارة ابنهم واكتشف الضباط مسمارين في يد إسلام الابن الأصغر (لنبيل عبد الفتاح بكر)، وبعد انتهاء الزيارة احتجزت الأسرة بكاملها في السجن حتى السابعة مساء عندما بدأ تحقيق ضباط السجن معهم ثم أحضروا لهم نيابة أمن الدولة التي تولت التحقيق ثم أمرت بإخلاء سبيلهم في وقت متأخر من الليل.

ثم حولوا إلى قسم المعادي ولما طلب مأمور القسم المتهم الأول اكتشف أن عمره ثلاث سنوات، وبعد أن أنهى التحقيق حولهم إلى نيابة المعادي ثم إلى القسم مرة أخرى ثم أمرت النيابة بإخلاء سبيلهم، ولكن حجزوهم في القسم لليوم التالي ثم رحلوا إلى قسم إمبابة رغم إخلاء سبيلهم، وبعد يومين من الاحتجاز حولوهم إلى نقطة ناهيا ولم يفرجوا عنهم إلا بعد حضور الضامن بعد أن سألوهم عن الأنساب والأقارب.

(جريدة الشعب عدد ٦١١ ١٠ صفر ١٤١٢هـ ١٩٩١/٨/٧م)

٧- فتاة عمرها ١٧ عامًا تعتقل بسبب أخيها:

يقول عنها تقرير لمنظمة العفو الدولية: «هناء علي فرج، كانت طالبة في السابعة عشرة عندما قبض عليها في منزلها في المنيا في أواخر تموز «يوليو» ١٩٩٠، قالت: أخذوني إلى قسم الشرطة ووضعوني في غرفة وسألني ثلاثة منهم عن مكان اختفاء أخي، لابد إن الساعة كانت قد قاربت منتصف الليل وظللت أقول لهم إنني لا أعرف مكانه وأمر رئيس مباحث أمن الدولة الآخرين بأن يعلقوني فأطاعوه، ومن ثم وضعوا قضيبا حديديا تحت ركبتي وجعلت أتأرجح في وضع مقلوب منه، ثم بدأوا يضربونني على باطن قدمي بعصا خشبية غليظة، وهم يكررون نفس الأسئلة: هل حملت إليه طعامًا؟ هل ذهبت لرؤيته؟ أين يختبئ؟ وفيما بعد قدمنا شكوى رسمية بخصوص اعتقالي ومعاملتي ولكن أحدًا لم يحقق فيها على الإطلاق ولم يكن أخي سيد مطلوبًا بسبب ارتكاب أي جريمة ولكنه كان الاعتقال المعتاد، لقد قبض عليه حتى الآن حوالي ست مرات، قبض على سيد في أيلول «سبتمبر» ١٩٩٠ وكان ما يزال معتقلًا حتى شهر حزيران «يونيو» ١٩٩١.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٥)

٨- محمد طه عبد العظيم البحيري وفاروق السيد عاشور:

وقد عذبا مع مجدي غريب فايد لإرغامهما على الاعتراف بالاعتداء على حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق وقدمتهما مباحث أمن الدولة للنيابة بهذه التهمة لينقذ وزير الداخلية زكي بدر سمعته وسمعة مباحث أمن الدولة أمام رئيس الجمهورية بعد أن هدده رئيس الجمهورية بسحب القضية منه وتكليف المخابرات الحربية بالتحقيق فيها فاضطر الوزير وجهاز مباحث أمن الدولة إلى تقديم أي متهمين وتلفيق القضية لهم ثم بعد ذلك اكتشف جهاز آخر وهو مصلحة الأمن العام المسئول عن القضايا الجنائية

الفاعلين الحقيقيين ولم تستحي وزارة الداخلية أن تقدم المتهمين الجدد للنيابة بنفس التهمة.

وقد أوردت منظمة العفو الدولية الملاحظات التالية عن المتهمين المذكورين في عنوان هذه الفقرة فقالت: «ورد إنه تم إلقاء القبض على مجدي غريب فايد ومحمد طه عبد العظيم البحيري وفاروق السيد عاشور ووجهت إليهم تهمة محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو باشا في شهر مايو ١٩٨٧، وورد أنهم جردوا من ملابسهم، ووضعت عصابات على عيونهم واخضعوا لمختلف ضروب التعذيب منها الضرب المتكرر على أجزاء حساسة من الجسم بما في ذلك قمة الرأس بواسطة عصا وسوط، والتعليق من القدمين في وضع مجثم البغاء «الموصوف سابقًا»، والتعليق من المعصمين المربوطين خلف الظهر، والحرق بالكهرباء والسجائر، ونتف شعر اللحية، بالإضافة إلى ضروب من المعاملة السيئة والتعذيب النفسي بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترة طويلة، وقد اقتيدوا في أول الأمر إلى مبنى مباحث أمن الدولة بالدقي ثم نقلوا إلى سجن استقبال طرة وإلى معهد تدريب أمناء الشرطة.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥)

٩- نزيه نصحي راشد:

ذكر عنه أحد تقارير منظمة العفو الدولية: «أنه وهو طالب في التاسعة والعشرين من العمر أنه تعرض خلال اعتقاله في سجن استقبال طرة للتعذيب بواسطة الصدمات الكهربائية الموجهة إلى صدره وأعضائه التناسلية وللتعليق من قدميه الموثوقتين معًا بحيث لامس أحد كتفيه الأرض، ورغم أنه تعرض للتعذيب مرة ثانية عقب قيام طبيب شرعي بفحصه في يوليو ١٩٨٧م.

(منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٣٥)

١٠- عصام محمد عبد اللطيف:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أنه ألقي القبض عليه لأول مرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ عندما اتهم وهو حدث بالانضمام إلى منظمة الجهاد، وأطلق سراحه في ٢٩ يوليو ١٩٨٤ بعد وقف القضية وبعد قضائه سنتين وثمانية أشهر في السجن، وعقب تعرضه للتعذيب المزعوم خلال الفترة الأولى من اعتقاله مثل كشاهد في محاكمة ٤٤ ضابطًا اتهموا باستخدام التعذيب وقبض عليه مرة ثانية في مايو ١٩٨٧ عقب محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا واقتيد إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وعندما طلب الإطلاع على أمر الاعتقال أبلغ أن بإمكانه الإطلاع عليه في وقت لاحق، وذكرت التقارير أن عصابة وضعت على عينيه وجرد من ملابسه وتعرض للتعليق والضرب بصورة متكررة بغية إرغامه على ما يظهر على الاعتراف باشتراكه في محاولة الاغتيال، واحتجز في الحبس الانفرادي ومثل أمام المحكمة للتظلم من اعتقاله بعد حوالي ٦٠ يومًا من توقيفه، وحتى ذلك الحين لم يسمح له بالاتصال بعائلته أو بأحد المحامين بأي شكل من الأشكال وافرج عنه دون توجيه تهمة إليه في ١٧ نوفمبر ١٩٨٧».

(منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٥١)

١١- محمد عبد الرحيم الشرقاوي:

ذكر عنه تقرير لمنظمة العفو الدولية: «أنه ألقي القبض عليه، وهو مهندس إلكتروني في السابعة والثلاثين من العمر في ٦ مايو ١٩٨٧ أو حوالي ذلك التاريخ، ولم يبلغ بسبب توقيفه غير أنه زعم أنه اكتشف في وقت لاحق أن محاولة جرت لاغتيال وزير الداخلية السابق، وقد أخذ أول الأمر إلى سجن استقبال طرة ثم نقل إلى معهد تدريب أمناء الشرطة، وورد أنه تعرض للتعذيب في المعهد حيث وضعت عصابة على عينيه وتعرض

للضرب بصورة متكررة على الرأس والقدمين كما علق من معصميه المقيدين بسلاسل خلف ظهره، ووجهت إلى مناطق حساسة من جسمه الصدمات الكهربائية باستخدام عصا مكهربة، وعلى الرغم من طلبه المتكرر لرؤية محام فقد منع من الاتصال بأي محام إلا بعد مثوله أمام النيابة وسمح له برؤية محام بعد مضي شهرين تقريبًا على توقيفه وذلك في حضور أحد الضباط، ولم يؤذن له برؤية عائلته إلا بعد مضي أسبوعين تقريبًا على لقائه بالمحامي، وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه بعد قضائه تسعة أشهر رهن الاعتقال.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارئ ص٥١)

١٢- ممدوح علي يوسف:

أجرى أحد الأطباء الشرعيين عدة فحوص طبية على ممدوح علي يوسف في نهاية تشرين الأول «أكتوبر» وتشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٩٠ وذكر الطبيب في تقاريره عن الفحوص التي أجراها يومي ٢٩ و٣١ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٩٠ في أول الأمر، أنه كان في حالة إعياء نسبي وإرهاق ثم ذكر بعد ذلك أنه كان في حالة إعياء وإنهاك شديد وعند إجراء الفحص الطبي التالي في ١٠ تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٩٠ كانت حالته قد تدهورت إلى الحد الذي جعل الطبيب يكتب في تقريره إنه كان في حالة إعياء شديد فاقد القدرة على الوقوف على قدميه أو الجلوس على الكرسي.

وروي ممدوح على يوسف أنه تعرض للضربات واللكمات وأن لفائف التبغ أطفأت في صدره وأنه تعرض للتعليق من معصميه بعد ربطهما خلف ظهره وأن الصدمات الكهربائية وجهت إلى مناطق حساسة في جسده، ويذكر تقرير الطب الشرعي أن الكدمات الموجودة بشتى أنحاء جسده عادة ما تنشأ من آثار الاصطدام بجسم أو أجسام صلبة أو من أثر الضرب، كما سجل الطبيب أيضًا وجود ندوب وبؤرات دقيقة بنية اللون داكنة في حجم رأس الدبوس وانتشارها حول حلمة الثدي الأيمن وأسفل تمرة القضيب...

تلك الندوب ومثلها عادة ما تحدث من مثل تقريب جسم أو أجسام مكهربة من سطح الجسم وما ينجم عنها (من) حدوث نقط نزفية وتأثيرها على الشعيرات الدموية الدقيقة المنتشرة تحت سطح الجلد.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩)

١٣- عبد الله محمد علي حسانين:

ذكر عنه نفس التقرير السابق لمنظمة العفو أن الطبيب الشرعي أجرى فحصًا له يوم ١٩ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠ وانتهى إلى وجود رضوض احتكاكية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة خشنة الملمس وهي جائزة الحدوث نتيجة الربط بميل والتعليق، وهو ما قال عبد الله علي حسانين أنه قد حدث له وهو معصوب العينين في الأسبوع الأول من كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٠م.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩)

١٤- صفوت أحمد عبد الغني:

ذكر التقرير السابق لمنظمة العفو الدولية أن الطبيب الشرعي فحصه في يوم ٣ تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٩٠ ووجد كدمات منتشرة حول الكتفين وأسفل البطن والظهر مثل التي تحدث عادة نتيجة للضرب بأجسام صلبة من نوع ما، وكانت حالة الندوب تتفق مع تاريخ القبض عليه، أما العلامات الأخرى على صدره والجانب الأيمن من ظهره فيحتمل أن تكون ناتجة عن الجلد، وقد وجد الطبيب أن هذه أيضًا تتمشى مع الوقت الذي ذكر أنه ألقي عليه القبض فيه وكانت الندوب على المعصمين فيما يبدو من أثر ضغط القيد الحديدي، وكانت ثمة كدمات تحت العين اليسرى من النوع الذي يحدث عادة من أثر الضرب، وقد فحص مرة ثانية يوم ٨ تشرين الثاني «نوفمبر» بعد أن ادعى أنه تعرض للتعذيب بالتيار الكهربائي في الفترة ما بين ٣٠ تشرين الأول «أكتوبر» و٦ تشرين الثاني «نوفمبر».

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩)

١٥- تعذيب أدى للوثة عقلية:

أوردت صحيفة النور الخبر التالي: «بلاغ للنائب العام».

تقدم سعد فرجاني والشاذلي الصغير المحاميان ببلاغ للنائب العام عن التعذيب الذي تعرض له عوض محمد أحمد من أعضاء الجماعات الإسلامية مما أدى إلى إصابته بلوثة عقلية أثناء اعتقاله بسجن استقبال طرة.

أوضح المحاميان في بلاغهما أن التعذيب الذي تعرض له المتهم والحبس الانفرادي أدى إلى إصابته بهذه اللوثة العقلية!!، وطالبا النائب العام بضرورة التدخل في هذه القضية.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٩)

١٦- تعذيب الصحفيين:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: «أجهزة الأمن تعتدي على مراسل النور بالمنيا»:

احتجزت مباحث أمن الدولة يوم الجمعة الماضية بمدينة دير مواس بالمنيا الزميل عبد الرشيد أحمد مراسل «النور» حيث تم اعتراضه في شارع المركز بدير مواس وتم اقتياده تحت تهديد السلاح إلى قسم شرطة مركز دير مواس واستقبله النقيب علاء أبو طالب بوابل من الشتائم وألفاظ يعاقب عليها القانون، ثم قام النقيب بالاعتداء عليه بالضرب المبرح في أجزاء مختلفة من جسده ثم تم احتجازه داخل قسم الشرطة ومنعه من أداء صلاة الجمعة وذلك حتى الساعة الثامنة مساء وتم تحويله بعد ذلك إلى مبنى مباحث أمن الدولة بملوي حيث استقبله المقدم غزالي رئيس مكتب المباحث بالتهديد بالاعتقال إذا ذهب إلى مركز دير مواس، من ناحية أخرى استدعت مباحث أمن الدولة بالمحافظة الزميل كمال يونس مراسل الجريدة وقامت بتهديده بالاعتقال إذا تعرض بالنشر لأي موضوع بمحافظة المنيا.

(صحيفة النور: عدد ٥٠٦ ٥ محرم ١٤١٢هـ ١٩٩١/٧/١٧م)

١٧- قتل المعتقل بسبب التعذيب ومنع الدواء:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: «بلاغ للنائب المباحث قتلت مهندسًا معتقلًا»:

تقدم سعد حسب الله المحامي ببلاغ للنائب العام للتحقيق في وفاة أحد أعضاء الجماعات الإسلامية والذي توفي في الحجز بمباحث أمن الدولة بالجيزة بعد الاعتداء عليه والحيلولة بينه وبين الحصول على الدواء حيث كان يعاني من مرض السكر، كانت مباحث أمن الدولة بالجيزة قد ألقت القبض على حسين سعادة مهندس «بالهرم جيزة» في حملة الاعتقالات الأخيرة وقاموا بالاعتداء عليه وألقوه بحجز مباحث أمن الدولة بالجيزة تمهيدًا لترحيله إلى سجن استقبال طرة وقد بدت عليه آثار التعذيب وكان المتهم يعاني من مرض السكر وطلب الدواء الخاص بالمرض وظل المعتقلون بالحجز يدقون على الزنزانة ولكن لم يفتح لهم أحد وحدثت للمريض إغماءة السكر وبعدها فارق الحياة، من ناحية أخرى قام رجال المباحث بالتشديد على المعتقلين بعد التحدث في هذا الموضوع حتى أفرج عن أحدهم وأخبر والده الذي أرسلت له مباحث أمن الدولة لاستلام الجثة.... لكن الوالد رفض استلام جثة ابنه وتقدم بهذا البلاغ للنائب العام يطالب بالتحقيق في هذه الواقعة ومازال التحقيق مستمرًا.

(صحيفة النور: عدد ٤٩٩ ذو العقدة ١٤١١هـ ٢٩ /٥/ ١٩٩١م)

١٨- محمد بلال:

لم يستطع الوقوف من شدة التعذيب أثناء مثوله أمام المحكمة في قضية الفيديو.

(الوفد: الأربعاء ١٦ رجب ١٤٠٩هـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩م).

١٩- تعذيب الصحفيين:

نشرت جريدة الشعب تقريرًا عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذكرت فيه: «وقد عرض تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعض النماذج منها خالد الشريف الصحفي بجريدة الحقيقة الذي اعتقل في يناير ١٩٩٠ وتم ترحيله من لاظوغلي إلى سجن

طـرة ثـم أعادوه في نفـس اليوم حيـث تعرض لجرعـات مكثفة مـن التعذيب والضرب والصعـق بالكهرباء في الأماكن الحساسـة والتعليق ثم أفـرج عنه دون عرضه على الطب الشرعي، حدث ذلك مع الزميل عامر عبد المنعم الصحفي بجريدة الشعب الذي اعتقل عام ١٩٨٩ وتم سحبه إلى لاظوغلي عدة مرات». (جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ١٣/٨/١٩٩١ ص٤)

٢٠- طلعت فؤاد قاسم:

ذكر عنه التقارير المشـار إليه: «ومن بين الحالات التي تم اختيارها من سـجن طرة إلى مقـر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي طلعت فؤاد قاسـم عضو بنقابة المهندسـين الذي تـم اعتقالـه ٧ مرات بـدون إذن قضائي ودون الإفـراج عنه، تعرض خـلال هذه الفترة للضرب والتنكيل وتم حبسـه انفراديًّا في زنزانة سـدت فيها كل منافذ التهوية ولا يسمح له بالخروج إلى دورة المياه إلا مرة واحدة يوميًّا لعدة دقائق، ويقول طلعت فؤاد إنه تعرض للتعذيب بين الضرب ونتف اللحية والصعق بالكهرباء، وأكد أنه أصيب بأمراض جلدية وروماتزمية وضعف البصر وأنه يتبول دمًا وصديدًا بسبب التهاب مزمن بالكلى».

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ١٣/٨/١٩٩١ ص٤)

٢١- نزار غراب:

يقـول عنـه التقرير السـابق: «ومن أبرز الحـالات أيضًا نزار غـراب الطالب بكلية الحقـوق (ونجـل المستشـار محمود غراب) الـذي اعتقـل في أكتوبـر ١٩٨٩ حيث قاموا بتعصيب عينيه ووضع قيد حديدي في يديه وأقلته سيارة من السجن إلى لاظوغلي حيث تعرض للتعذيب لمدة أيام متواصلة». (جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ١٣/٨/١٩٩١ ص٤)

٢٣- أحمد إبراهيم النجار:

صيـدلي في التاسـعة والعشريـن من عمـره متزوج ولـه ابنة واحدة، قبـض عليه في ٢٠/ ٢/ ١٩٩١ وفي الفـترة مـن بداية القبض عليه حتـى ١٤/ ١٠/ ١٩٩١ أعيد اعتقاله

بصورة وهمية مرتين دون أن يطلق سراحه بل في كل مرة ينقل إلى مقر مباحث أمن الدولة ثم يعاد إلى السجن بأمر اعتقال وهمي جديد وفي هذه الفترة تعرض للتعذيب في مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي لمدة حوالي ١٠ أيام بداية من ٢٤/ ٩/ ١٩٩١ حيث تعرض للضرب والصعق بالكهرباء.

وفي ٢٤/ ١٠/ ١٩٩١ حكمت إحدى المحاكم بالإفراج عنه ولكن مباحث أمن الدولة أحالته إلى نيابة أمن الدولة ووجهت إليه تهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد، ويسمح القانون لنيابة أمن الدولة بالتحفظ على أي متهم لمدة ستة أشهر قبل الإفراج عنه أو تقديمه لأي محاكمة.

ويعتقد أن أحمد النجار كان حتى نهاية أكتوبر ١٩٩١ محتجزًا من جديد في مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي حيث تعرض للتعذيب مرة أخرى.

تعذيب أهل سيناء:

يقول يحيى عقيل، أحد المعتقلين في مقر أمن الدولة بالعريش «دير العبد»، إن التعذيب داخل مقر أمن الدولة يبدأ من المكان المخصص للمعتقل وهو لا يتعدى (٢م x٢م)، يتضمن مكانًا للنوم ودورة مياه وكل ما يعيش به المعتقل لشهور، والمبنى بالكامل يقع في وسط مقلب كبير للقمامة، مضيفًا أنهم كانوا يتركونه معصوب العينين طوال اليوم ويصل هذا الوضع إلى أكثر من أسبوعين متواصلين.

ويعدد جرائم التعذيب الذي يقع داخل مقر أمن الدولة وعلى أيدي ضباطه، فمنها تعليق المعتقلين من أرجلهم لمدد طويلة حتى تظهر لحومهم من تحت جلودهم من أثر التعذيب والربط، وكذلك المنع من النوم أو الجلوس أو حتى الوقوف بشكل طبيعي لمدة طويلة عن طريق وضع اليد في كلابشات مثبتة بالحائط، مضيفًا من أكثر وسائل التعذيب

امتهانًا لكرامة الإنسان داخل مقار أمن الدولة، تغمية العين بقطعة بطانية بها مياه غير نظيفة ورائحتها كريهة.

ويقول إن تعذيبه استمر أول مرة لخمسة أيام متواصلة، وبعدها طال إلى ١٥ يومًا متتالية بدون توقف.

ويذكر عددًا من ضباط أمن الدولة بالعريش الذين يقومون بتلفيق التهم والتعذيب ومنهم «أحمد سعيد خالد، جمال شوقي محمد، يحيى نصار، محمد عمار»، وأكثرهم وأشهرهم تعذيبًا للمعتقلين ظلمًا «حسني نصار»، و«رضا سويلم» الذي ترقى بعد الثورة إلى لواء ونُقل إلى أسيوط، مؤكدًا أنه من أكثر الضباط المطلوبين في سيناء، فضحاياه من أبناء المحافظة أكثر من أن يعدوا.

ويوضح أنه تقدم ببلاغ للنائب العام قبل الثورة ضد كل من شاركوا في تعذيبه واعتقاله زورًا داخل مقر أمن الدولة بالعريش، لكن لم يتم التحقيق فيها، وعاد لتجديدها مرة ثانية بعد الثورة ضد الضباط.

الزحف على النار:

محمد عبد الله أحد المعتقلين بأشهر مقار أمن الدولة وأكثرها تعذيبًا للمعتقلين بداخلها، وهو مقر (جابر بن حيان)، يؤكد أنه قضى أصعب شهور عاشها في حياته داخل هذا المقر، في مساحة لا تزيد عن ٢م×٢م لشخصين معًا، ولم يكن وقتها يتعدى عمره الـ١٨ سنة، واعتقل لأنه كان يحضر دروسًا في المسجد القريب من منزله!.

وعن مشاهد التعذيب المعتادة داخل المقر يؤكد أنها كانت كثيرة منها التقليدي ومنها المختلف في هذا المقر، فيوميًّا كانت العقوبة بالطعام الساخن، حيث يأمر الضباط بـ«أذانين» كبيرين من العدس الساخن ليلقوا به على أرضية السجن كلها، ويجبروا المعتقلين على الزحف شبه عراة بملابس قليلة جدًّا عليه.

ويضيف: جرت العادة على الاستهزاء والتقليل من كرامة الإنسان من خلال حفلات الاستقبال للمعتقلين الجدد وإطلاق أسماء نسائية عليهم، وفي إحدى المرات سأل ضابط معتقل عن اسمه «النسائي» فلم يجب عليه غير باسمه الحقيقي لأكثر من مرة كلما أعاد سؤاله، فوضع الضابط وجهه في «أذان» عدس ساخن جدًّا، وفقأ له عينه.

مالك بيه:

«دعوت الله أن يعاملونا معاملة الحيوانات» هكذا وصف المهندس إسلام شرف المعتقل لأكثر من شهرين المعاملة التي تلقاها على أيدي الضباط بالمقر الرئيسي لأمن الدولة «مدينة نصر»، قائلًا إن التعذيب الشديد الذي تعرضت له لا يمكن أن يتعرض له حيوان في الشارع.

ويشير إلى أن أكثر الوسائل تعذيبًا الوسائل النفسية منها، كذكر الأسرة والتهديد بها، والتهديدات الخيالية، وذكر مواقف لمن تم تعذيبهم من قبل، والألفاظ البذيئة التي تتناثر على ألسنة كل العاملين هناك من الجندي حتى أعلى الضباط.

ويتابع: من وسائل التعذيب الكهرباء على كل أجزاء الجسم وحتى الرأس، والصلب على الحديد، والإجبار على عدم النوم لأيام متتالية وإذا أغشي عليّ تكون الإفاقة عن طريق الكهرباء، مما أصابني بمشاكل في العمود الفقري مستمرة إلى الآن، مضيفًا: قضيت شهرين في غرفة ٢م×٢م آخر مرة رأيت فيها الضوء عند دخولي، وكنت أنام مباشرة على الأسمنت، معصوب العينين.

ويكمل إن التلذذ في التعذيب كان يصل إلى إيقاظنا في منتصف الليل للتأكد من أننا لم نزل العصابة من على أعيننا، أما الكلابشات فيصفها بأنها «غير إنسانية» ذات أوزان مختلفة تزيد كلما أرادوا زيادة التعذيب وتوضع في الأيدي طوال اليوم، ولا يقومون بتغييرها إلا عند ترحيلنا خارج المقر.

ويؤكد أن الضباط كانوا يحترزون من تقديم بلاغات ضدهم أو التعرف عليهم، لذلك لم يعرفوا عنهم سوى أسمائهم الحركية فقط ولم نر وجوههم لثانية واحدة، كأفظع الضباط تعذيبًا «مالك»، وآخرين كـ«صقر، مروان»، وحتى أمناء الشرطة كانت لهم أسماء حركية كـ«شحتة».

ويقول إن «مالك» الضابط الذي حقق معه هو من كان يتولى تعذيبه بنفسه، من صلب على الحائط، والتعذيب بالكهرباء، لدرجة أنه أغشي عليَّ عدة مرات لكنه لم يتوقف؛ بل يكمل تعذيبه، وفي تهمة عجيبة وهي «مساعدة أهالي غزة»، ويؤكد أنه لم ير هذا الضابط لكنه يمكنه أن يعرف صوته من وسط مليون شخص آخرين.

الريس حضر:

مسعد توفيق الشافعي، أحد المعذبين في المقر الرئيسي للجهاز المنحل بمدينة نصر، تحت إشراف حسن عبد الرحمن الذي حضر بنفسه كما يؤكد مسعد، قائلًا: تم اقتيادي إلى أمن الدولة في القضية الملفقة والتي اعتقل على إثرها الكثير من الإخوان بعد ايصال المساعدات في أعقاب الحرب على غزة، وعلى الرغم من أني أخبرتهم بمعاناتي من عدم انتظام ضربات القلب وضيق الشرايين، فإنهم بدءوا تعذيبي بالكهرباء طوال الـ٤٥ يومًا الأولى لاعتقالي هناك.

ويصف الزنزانة بأن مساحتها لم تتعد ١،٥×٢م على المحارة، تتكون من مصطبة إسمنتية، وحوض، وحمام بلدي، وبدون كهرباء، ويسرح بها مختلف أنواع الحشرات، ويتم تسليم النزيل بطانية واحدة مملوءة بالحشرات، وعند زيادة عدد المعتقلين يخرجون للسكن في الطرقات بين الزنازين.

ويضيف أكد لنا الضباط أن هذه الغرف تحت الأرض بـ٢٥ مترًا، فلم نكن نرى شيئًا لأننا معصوبو العينين متابعًا: وعندما دخلنا إلى الزنازين أعطانا العساكر تعليمات

الإقامة وهي أن تنسى اسمك تمامًا ولا تكون سوى رقم ٣٧، الحمام بمواعيد لمدة دقيقتين فقط، إذا تحركت العصابة من على عينيك دون أن تبلغ العسكري ليربطها لك تتلقى مجموعة سريعة من اللكمات القاتلة.

وعن التحقيقات معه يقول إنها بدأت وهو معصوب العينين، وقال المحقق أنا اسمي نور بك، وكان يأمر العسكري بتجريدي من ملابسي كلها، ثم يشرع في التعذيب على سرير كهربائي لأيام متتالية خلال التحقيق، وفي رابع يوم منعني من الجلوس لـ٢٤ ساعة متتالية، حتى أثناء النوم لم يسمح لي حتى بالجلوس، وقال العسكري: «لو عايز تنام نام وأنت واقف».

ويكمل: في موعد الجلسة السادسة فوجئت بعدد كبير من الضباط يحيطون بي، وأخبرني المحقق أن رئيس الجهاز سينزل بنفسه، وبعدما حضر بعشر دقائق أشار للضابط ففهمت من رده أنه طلب زيادة جرعة الكهرباء والتعذيب لي، فقال له «حصل يا فندم»، وبعد ٤٥ يومًا من التعذيب وتحويلي إلى قضية، أمر الضابط بإقامتي في الطرقة الرئيسية بين الزنازين، حيث أسمع منها أصوات الصراخ والاستغاثات طوال الليل خلال التحقيقات حتى الفجر.

ويقول حتى الآن ما زالت آثار الكهرباء في أنحاء جسدي، وأعالج منها حتى الآن، وأنا على استعداد لتقديم بلاغات ضدهم جميعًا وعلى رأسهم رئيس الجهاز، بعد معرفة الطريق القانونية السليمة.

(تقرير منظمة العفو: مصر اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص٤، ٥)

وسائل التعذيب المستخدمة ضد المعتقلين من التيارات الإسلامية

١- اعتقال الوالد والأقارب لإكراه المتهم على الاعتراف:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: «القبض على والد متهم في قضية المحجوب وتعذيبه بأمن الدولة»:

كتب عاصم الخولي: «ألقت مباحث أمن الدولة القبض على والد علاء أبو النصر طنطاوي أحد المتهمين في قضية المحجوب الأسبوع الماضي وقامت بتعذيبه بمقر وزارة الداخلية بلاظوغلي، من ناحية أخرى صرح والد المتهم أن أمن الدولة قامت بتعذيبه لإكراهه على الاعتراف ببعض الاتهامات الموجهة لابنه واشتراكه في قتل المحجوب ولم يترك إلا في ساعة متأخرة من ليلة السبت الماضي، كما قامت مباحث أمن الدولة بتعذيب علاء طنطاوي بعد عرضه على الطب الشرعي بمبنى مباحث أمن الدولة صرح بذلك علي إسماعيل أحد المحامين عن المتهمين، «واعتقلت قوات الأمن أسرة المتهم الأول ممدوح علي يوسف في مبنى أمن الدولة لمدة أربعة أيام لإجباره على الاعتراف».

«كما ذكر تقرير لمنظمة العفو أن الشرطة ألقت القبض على والد صفوت أحمد عبد الغني الذي يبلغ من العمر ٦٠ عامًا وعلى أخته وأشقائه الثلاثة وعلى زوجته وطفله الذي لا يزيد عمره عن شهرين في إبريل ١٩٩٠ حيث اعتقلوا جميعًا في مباحث أمن الدولة بلاظوغلي وقدم محامو الأسرة شكاوى إلى النائب العام وزير العدل ولكن لا حياة لمن تنادي».

(جريدة النور: عدد ٥٠٧ ١٢ محرم ١٤١٢هـ ١٩٩١/٧/٢٤م)

كما أوردت صحيفة النور أيضًا الخبر التالي: «بسبب التعذيب: مطالبة وزير الداخلية بدفع مليون جنيه تعويضًا»

كتب سمير صيام: «أقام عشري السيد علام المتهم الأول في قضية أحداث عين شمس دعوى قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة يطالب فيها وزير الداخلية بدفع مبلغ مليون جنيه تعويضًا عما أصابه من أضرار مادية ومعنوية ناتجة عن آثار التعذيب عن الفترة التي قضاها بسجن ليمان طرة والتي بلغت ما يقرب من عام ونصف العام ذاق خلالها شتى ألوان العذاب تمثل في الصعق الكهربائي والجلد والضرب بالكرابيج والعصي الغليظة والتي تخلف عنها أضرار جسيمة وإصابات خطيرة مازال يعاني منها حتى الآن والتي أثبتها الطب الشرعي في تقاريره.

تأتي هذه الدعوى بعد إصدار حكم البراءة للمتهم وآخرين معه من الجماعات الإسلامية، وقد استند حكم البراءة على أن اعترافاته كانت ناتجة عن التعذيب والقبض على والدته وإخوته وتهديدهم وتعذيبهم، صرح بذلك سعد حسب الله المحامي».

(جريدة النور: عدد ٤٩٩ ذي القعدة ١٤١١هـ ١٩٩١/٥/٢٩، منظمة العفو: المصدر السابق ص٦)

٢- اعتقال الأقارب مع هدم المنازل واقتحام المساجد:

أوردت جريدة النور الخبر التالي: «اقتحمت قوات الشرطة مسجد قرية أبو شنب مركز أبشواي بمحافظة الفيوم وقاموا بتحطيم النوافذ وأسوار المسجد بزعم أن المسجد به أسلحة، ومن ناحية أخرى توجهت قوات الأمن إلى منزل رمضان مصطفى محمد وقاموا بإزالة المنزل واعتقلوه هو وزوجته وأطفاله كما ألقوا القبض على قطب محمد بدر وزوجته ووالدته وإخوته وعلي عبد الوهاب ومحمد حسن وزوجتيهما واعتقال العديد من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال بالقرية وقامت الشرطة بإطلاق سراح البعض ومازال البعض الآخر يتعرض لألوان من التعذيب بنقطة شرطة النزلة والعجمين».

(جريدة النور: عدد ٥٠٥ ١٩٩١/٧/١٠)

٣- التهديد بانتهاك أعراض الزوجات والأقارب:

ذكرت صحيفة الحقيقة أن أحد المحامين في قضية اغتيال المحجوب دفع ببطلان تحقيقات النيابة نظرًا لأن المتهمين يتعرضون للتعذيب ومحتجزون بمبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلي ويجبرون على الاعتراف ويتم تهديدهم بانتهاك أعراض زوجاتهم وذويهم المحتجزين بمبنى مباحث أمن الدولة.

(جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ٢ ذي الحجة ١٤١١هـ ١٩٩١/٦/١٥)

كما ذكر محمد خلف يوسف في أقواله لمنظمة العفو الدولية عن تعذيبه: «وجردوني من كل شيء إلا ملابسي الداخلية ثم هددوني بإحضار زوجتي وتعذيبها وسألوني أسئلة مثل: هل تصلي؟، هل تلقي خطبة الجمعة في المسجد؟، وهددوني بالاعتداء الجنسي على زوجتي».

ويقول أيضًا: «ثم وجهوا الصدمات الكهربائية مرة أخرى إلى عيني ورأسي وفمي والأماكن الحساسة في جسدي وأحضروا كرسيا وربطوا يدي ورجلي إليه وهددوني بإحضار زوجتي بعد ١٠ دقائق كي أسمع صرخاتها، وقالوا إنهم سوف يفعلون ما يريدون بها، وأنني لن أعرفها بعد أن ينتهوا مني».

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص٦، منظمة العفو الدولية: مصر الاعتقال التعسفي والتعذيب بموجب سلطات الطوارىء ص٣٣،٣٦)

٤- الحبس الانفرادي لفترات طويلة:

ذكرت صحيفة الحقيقة في تحقيقها عن الجلسة الأولى لقضية اغتيال المحجوب: «أكد ممدوح علي يوسف المتهم الأول في القضية إضراب جميع المتهمين عن الطعام والشراب منذ أكثر من ١٠ أيام احتجاجًا على سوء المعاملة من إدارة السجن وللتعذيب الوحشي

الذي يتعرضون له وإيداعهم في زنازين تأديبية انفرادية لا تصلح للمعيشة الآدمية والتي تم إنشاؤها على حد تعبير المتهم الأول منذ عهد نابليون».

(جريدة الحقيقة: عدد ١٥٨ ٢ ذي الحجة ١٤١١هـ ١٩٩١/٦/١٥)

ونشرت صحيفة الأهالي عن دراسة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سجون منطقة طرة: «وبالنسبة للحبس الانفرادي تفيد الشكاوى التي تلقتها المنظمة إلى حبس المعتقلين الجدد حال وصولهم للسجن حبسًا انفراديا لمدة شهر كنوع من التكدير وتحطيم المعنويات حيث تنقطع صلته بالعالم ولا تفتح الزنازين عليه طوال اليوم إلا لمدة عشر دقائق فقط للتخلص من جردل البول، توقع عقوبة الحبس الانفرادي دون أي تحقيق مع المسجون أو توقيع الكشف الطبي عليه، كما يتم الحبس الانفرادي أحيانًا في عنابر التجربة بالمخالفة للقانون، وقد وصلت مدد الحبس الانفرادي لبعض المسجونين في قضية الجهاد إلى ٣ سنوات منذ يوليو ٨٨».

(جريدة الأهالي: عدد ٥٢١ ٢/١٠/١٩٩١ ص٧)

كما نشرت صحيفة الوفد الخبر التالي: «٧ معتقلين سياسيين يضربون عن الطعام»:

«أضرب ٧ معتقلين سياسيين بسجن استقبال المعادي عن الطعام احتجاجًا على حبسهم انفراديًّا وعدم السماح لذويهم بزيارتهم، فشل المسئولون عن السجن في إقناع المعتقلين بإنهاء الإضراب وأخطروا النيابة التي بدأت التحقيق».

(جريدة الوفد: العدد الأسبوعي ٩٢٦ ١٩٩٠/٢/٢١)

كما نشرت جريدة الشعب الخبر التالي: «إضراب بسجن الاستقبال»:

كتب محمود إبراهيم: «يواصل المعتقلون باستقبال طرة إضرابهم عن الطعام حيث تدهورت صحة العديد منهم وكان المعتقلون قد أعلنوا إضرابهم عن الطعام احتجاجًا على استمرار عمليات الحبس الانفرادي وسوء المعاملة ومنع الزيارات ورفع إدخال

الأدوية والأغطية لهم، تقدم عدد من المحامين بعدة بلاغات حول اختفاء طلعت ياسين منذ أن تم اعتقاله قبل شهرين. (جريدة الشعب: عدد ٣٥٦/٣/٦/١٩٩٠)

كما ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية: «إن منظمة العفو الدولية تحث حكومة مصر على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لجميع ضروب التعذيب والمعاملة السيئة البدنية والنفسية المذكورة أعلاه، بما في ذلك عصب عيون المعتقلين واحتجازهم لفترات طويلة رهن الحبس الانفرادي». (تقرير منظمة العفو الدولية: المصدر السابق ص٢٨)

٥- عصب العينين:

ويبدأ من بداية التحقيق حتى نهايته وربما يستمر أشهرًا، وقد نقلت جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ما يأتي:

«وانتقل التقرير إلى أبرز الانتهاكات في سجون طرة ومنها قيام ضباط مباحث أمن الدولة باقتياد الضحايا في جوف الليل إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي ويتم سحب الضحية خارج السجن ثم يوضع في دواسة السيارة وهو معصوب العينين ثم يظل معصوبًا أثناء فترة احتجازه في لاظوغلي وأثناء تعذيبه».

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠ ١٣/٨/ ١٩٩١ ص٤)

٦- التجريد من الملابس:

أوردت صحيفة الوفد الخبر التالي: «شقيقة الريان تتهم ضباط السجن بتعذيب شقيقها»:

«أكدت حسنية توفيق عبد الفتاح شقيقة أحمد الريان أن ضباط السجن المحبوس به شقيقها بدأوا في ممارسة التعسف معه، وقالت: إن ضباط السجن منعوا دخول الملابس والطعام لشقيقها وأضافت أنهم تركوه بثيابه الداخلية في هذا الجو البارد».

(جريدة الوفد: العدد الأسبوعي ٣١٥ ١٥/٣/٩٠)

٨- الوقوف لفترات طويلة في أوضاع شاذة ساعات طويلة متصلة مع مد الذراعين والرجلين: في أحيان كثيرة ويضرب المعتقل إذا تحرك.

(تقرير منظمة العفو الدولية: مصر عشر سنوات من التعذيب ص١، ٦)

٩- القتل الجماعي:

وقد تكرر مرارًا في الفيوم ودمياط ومنقباد ونحن هنا ننقل هذا المثال عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر بلندن: «إن المذبحة الأخيرة لخمسة عشر شخصًا على الأقل في الفيوم في ١ مايو ١٩٩١ بيد قتلة مبارك هي وصمة جديدة في وجهه الخبيث».

«ولكن شرطة مبارك بأوامر مباشرة منه فتحت النار بمنتهى البساطة عليهم وقتلت طبقًا لأرقام الحكومة نفسها على الأقل ١٥ شخصًا وجرحت ما هو أكثر».

١٠- اختفاء المعتقل:

تنقل جريدة الشعب عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «ويشير التقرير بأصابع الاتهام إلى مباحث أمن الدولة على أنها السبب الرئيسي في حالات الاختفاء التي تقوم بالقبض على الضحية ثم تختفي تمامًا ولا يعرف لها مكان، فقامت مباحث أمن الدولة باختطاف مصطفى محمد عبد الحميد طالب بالسنة الثالثة بكلية طب الزقازيق في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ بمقتضى قانون الطوارئ وتحت زعم اشتراكه في محاولة اغتيال زكي بدر، وقد تعرض مصطفى عبد الحميد للتعذيب بشكل وحشي ومتكرر ثم تم تحويله إلى سجن استقبال طرة ثم انقطعت أخباره تمامًا ولم يستدل على أثر له حتى الآن»، وحتى يناير ١٩٩٢ ذكرت منظمة العفو أن أسرته لم تعرف مكانه بعد.

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ ١٩٩١/٨/١٣)

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي تقريرًا بعنوان «المصير المجهول» حول الاختفاء القسري في مصر أكدت فيه تصاعد حالات الاختفاء خلال العام الأخير لأشخاص كانوا في قبضة سلطات الأمن لم يتم الاستدلال على أي معلومات تفيد بقاءهم على قيد الحياة بينما تشير الشكوك حول وفاتهم تحت التعذيب، قالت المنظمة: «إن لديها معلومات عن اختفاء ١٦ شخصًا منذ ديسمبر ١٩٩٣ وحتى نوفمبر ١٩٩٤ وقد فقدت الأمل في العثور عليهم منذ إلقاء القبض عليهم بواسطة رجال مباحث أمن الدولة، وفيما يلي ما ذكره التقرير عن المفقودين:

* **محمد عطية حافظ إبراهيم**: أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه من أمام منزله بالتبين في ٢٥/ ٢/ ١٩٩٢ وعلى مدى سنة كاملة بذلت أسرته مجهودات للكشف عن مكان اختفائه، وتحرر محضر ٢٨٦ لسنة ١٩٩٣ إداري قسم شرطة التبين، وفي مايو عام ١٩٩٤ وردت لأسرته معلومات أنه بسجن استقبال طرة وقد استخرجت تصريح زيارة للسجن وتوجهت للسجن في ١٦/ ٦/ ١٩٩٤ إلا أن إدارة السجن أفادتهم بعدم وجوده وتقدمت المنظمة ببلاغات عديدة للنائب العام ووزير الداخلية ومدير مصلحة السجون كان أخرها في ١/ ١٠/ ١٩٩٤ وحتى الآن لم تتلق المنظمة أي رد يحدد مكان اختفائه وفي ٨/ ١١/ ١٩٩٤ تقدم محاميه بطلب لمصلحة السجون للاستعلام عن مكان وجوده وأفادت أنه لم يستدل عليه.

* **جمعة محمد عبد العزيز**: أفادت المعلومات أنه اختفى بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٩٢ وهو في طريقه إلى قرية الجهود مركز الفشن محافظة بني سويف للقاء شخص يدعي جمعة عبد الله إسماعيل كان يعمل معه بالعراق وقد انقطعت أخباره حتى الآن، وتزعم أسرته أنه قد يكون قبض عليه في أثناء توجهه لمحافظة بني سويف حيث عاصر ذلك حادث اغتيال فرج فودة وكانت أجهزة الأمن تقوم باستيقاف الأشخاص والتحقيق

معهم للبحث عن الجناة، كما أفادت أسرته أنها بحثت عنه في المستشفيات والسجون الرسمية إلا أنها لم تعثر عليه، وقد قدمت المنظمة بلاغات للنائب العام ومدير أمن بني سويف ووزارة الداخلية في ١٩٩٤\٨\٢١.

* **محمود أحمد محمد السيد**: أفادت المعلومات أنه بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٩٣ وفي أثناء سيره بالطريق العام بنجع أبو شجرة بسوهاج تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة حيث تم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لسلطات الأمن والنائب العام إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام في ٧/ ١١/ ١٩٩٤.

* **حمادة كمال همام**: أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١/ ١/ ١٩٩٤ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله واصطحبته إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤ ولم تتلق ما يفيد بتحديد مكان احتجازه.

* **أحمد عبد الرحيم اللاه**: أفادت المعلومات أنه بتاريخ يناير ١٩٩٤ اقتحمت قوة من مباحث أمن الدولة بسوهاج منزله وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره حتى الآن، وعقب القبض عليه توجهت أسرته إلى أمن سوهاج للسؤال عن مكانه إلا أنهم رفضوا إفادتهم بأي معلومات وقد تقدمت أسرته بشكاوى عديدة لمدير أمن سوهاج ووزير الداخلية والنائب العام، وقد تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ٧/ ١١/ ١٩٩٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **جمال عبد الرحيم إبراهيم**: موظف بهيئة الكهرباء أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٩٤ تم القبض عليه من محل عمله بهيئة الكهرباء أمام زملائه ورئيسه

في العمل وأنه قد تم احتجازه بقسم إدفو وزعمت أسرته أنه تعرض للتعذيب في القسم وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية في ٧/ ١١/ ١٩٩٤.

* **صلاح الدين حسن محمد**: أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٩٤ تم القبض عليه بمعرفة مباحث أمن الدولة بسوهاج من منزله وتم اصطحابه إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية في ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **فتحي عبد الحميد أحمد سلمي**: أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه في يونيو ١٩٩٤ من منزله وتم اقتياده إلى مكان مجهول وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة كلًا من النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **عبد الرحيم السيد محمد عفيفي**: أفادت المعلومات أنه تم القبض عليه بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٩٤ من أمام منزله وإيداعه مركز شرطة أخميم وأنه تم ترحيله إلى مكان غير معلوم في ٤/ ٩/ ١٩٩٤ وانقطعت أخباره ولا تعلم أسرته عنه شيئًا رغم جهودها مع السلطات للكشف عن مكان اختفائه وانقطعت أخباره حتى الآن وقد خاطبت المنظمة النائب العام ووزير الداخلية ومدير أمن سوهاج في ١٧/ ١١/ ١٩٩٤ إلا أنها لم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **حسن علي خليل أحمد**: أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٩٤ تم القبض عليه من محل عمله بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة وقد بحثت أسرته عنه في كل أقسام البوليس في المحافظة وتمت مخاطبة مدير أمن ومباحث أمن الدولة ووزارة الداخلية بالتلغراف، وقد ذكر والد المختفي لمندوب المنظمة (ابني

موجود بالطابق فوق طابق مباحث أمن الدولة بسوهاج) في ٧/ ١٠/ ١٩٩٤ وحتى الآن لم تتلق المنظمة أي رد يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **مصطفى فاروق شعبان**: وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٤ وفي أثناء سيره بالطريق العام تم استيقافه من قبل أفراد الشرطة واقتياده إلى مكان غير معلوم ولا تعلم أسرته مكان احتجازه رغم محاولات عديدة أجرتها مع السلطات وانقطعت أخباره تمامًا وقد قدمت المنظمة بلاغا للنائب العام في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤ ولم تتلق ما يفيد تحديد مكان اختفائه.

* **حمادة محمد محمود**: وقد أفادت المعلومات أنه بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٩٤ تم القبض عليه من قبل أفراد مباحث أمن الدولة من أمام محل لبيع الأقمشة يملكه شقيقه في نجع أبو شجرة واقتياده إلى جهة غير معلومة وانقطعت أخباره عن أهله تمامًا منذ القبض عليه.

* **محمد مرعي راشد قرية العوامية**: ألقي القبض عليه في ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ من منزله بقرية العوامية مركز ساقلته واقتيد إلى مكان غير معلوم وانقطعت أخباره عن أسرته تمامًا وقامت أسرته بعمل تظلم من قرار الاعتقال عدة مرات وحصل على إفراجات غيابيًا دون أن يحضر إلى المحكمة.

* **أحمد عبد الرحمن محمد حسين**: اعتقل في ٧/ ٤/ ١٩٩٣ من مقر عمله بالوحدة المحلية بواسطة مباحث أمن الدولة وتم اقتياده إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان، وتقدم والده بشكوى إلى النيابة العامة بشأن اختفائه وأبدى والده شكوكًا جادة بوفاته، وقد ادعى أهالي الحالة بوفاته وطالبت النائب العام بالتحقيق وفي ١١/ ٧/ ٩٤ تلقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مذكرة جاء فيها أنه لم يستدل على اتخاذ أي إجراء أمني ضد المذكور أو سابقة صدور أمر بضبط أو اعتقال له، وإزاء هذه المعلومات فقد

تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برد مكتوب على مذكرة النائب العام أفادت فيه أنها أدرجت هذه الحالة ضمن حالات الاختفاء القسري.

* **بهاء الدين عبد الرؤوف محمود**: تفيد المعلومات المتوفرة لدى المنظمة أن المذكور ألقى القبض عليه في١٣/ ٨/ ٩٣ بمنزله هو وشقيقه وتم اقتيادهما إلى مقر مباحث أمن الدولة بأسوان وتم إخلاء سبيل شقيقه حسني عبد الرؤوف محمود ومازال بهاء الدين مختفيًا حتى الآن.

* **منصور رشيد الكخيا**: عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ووزير الخارجية الليبي الأسبق، وانضم للمعارضة الليبية عقب خروجه من الوزارة وهو عضو في منظمات عديدة لحقوق الإنسان، وكان مقيمًا في فرنسا كلاجئ سياسي ووصل للقاهرة للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان يومي ١ و٢ ديسمبر ١٩٩٣، وقد ترددت معلومات عن أنه اختطف بواسطة ليبيين وجرى نقله إلى هناك في حين نفت الحكومة الليبية سفره إليها

(جريدة الشعب: عدد ١٦/١٢/١٩٩٤ ص٤)

١١- اختطاف الفتيات المنقبات:

ذكرت صحيفة الشعب نقلًا عن التقرير السابق: «اختطاف طالبة منقبة»:

«نصرة فتحي إبراهيم طالبة منقبة بمدرسة السلام الثانوية بحدائق القبة خرجت من منزلها بحي الوايلي متجهة إلى مدرستها وهي لا تدري ما هو مصيرها؟، اختطفها الأمن ولم يكتف بذلك بل استدعى المقدم مصطفى محمود بمباحث أمن الدولة الأسرة وقام بالتحقيق معها وطالبهم بمعلومات دقيقة عن تصرفات نصرة داخل المنزل وأثار جوًا من الرعب في الأسرة وحتى الآن مازالت نصرة في غياهب ودهاليز السجون لا تعرف عنها شيئًا».

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ ١٣/٨/١٩٩١)

١٢- الاختطاف من الشارع:

ذكر التقرير السابق أيضًا نقلًا عن جريدة الشعب: «ومن الحالات التي استعرضها التقرير زكريا السيد بكر جندي بالقوات المسلحة الذي خرج من منزله في صباح يوم ٢٨ يناير ١٩٨٨ إلى وحدته العسكرية ولكنه لم يصل إليها وكل الأصابع موجهة إلى أجهزة الأمن حيث قامت مباحث أمن الدولة باستدعائه أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي وعندما ذهبت أسرته إلى قسم شبرا الخيمة رد عليهم أحد الشرطة قائلًا: يجب أن تنسوا تمامًا ابنكم زكريا وإلا تعرضتهم لنفس المصير.

(منظمة العفو: اعتقالات شرطة الأمن تقويض لسيادة القانون ص٩)

١٣- توقيع عقوبة الجلد على المعتقلين المسلمين:

ذكرت جريدة الأهالي نقلًا عن التقرير السابق: «أنه قد تعرض للجلد عام ٨٩ كل من طارق الأسواني وعلي عبد المنعم وكمال السعيد، وإن عملية الجلد تتم على «العروسة» وهي قوائم تشبه الصليب يصلب عليها السجين نصف عار ثم يقيد من يديه وقدميه وتنهال الكرابيج على ظهره ليصبح كتلة من اللحم الأحمر تنساب منها الدماء إلى أرضية العروسة».

(جريدة الأهالي: عدد ٥٢١ ٢/١٠/١٩٩١ ص٧)

١٤-تعمد التضييق المعيشي وغياب الرعاية الصحية:

تنقل جريدة الشعب عن التقرير المشار إليه: «ومن أساليب إذلال المسجونين تقديم كميات قليلة من الطعام والشراب غير النظيف ورداءة الحالة المعيشية من الأغطية والنظافة ومتطلبات الرعاية الصحية مما يتسبب في أمراض الكلى والطفح الجلدي، ويقول أحد المعتقلين إن الزنزانة غير صحية ولا يوجد بها منافذ للتهوية وكانوا يتركونني على البلاط دون فراش أو غطاء وكانت إدارة السجن تعطيهم طعامًا قليلًا من الأرز القذر والنيئ والفول المسوس والعدس، ويقول معتقل آخر أن مستشفى سجن طرة

ليس مستشفى على الإطلاق فالإمكانيات المتوفرة محدودة للغاية حتى أنه لا يوجد به أدوية خلاف الإسبرين، والأطباء يعاملون المعتقلين بشكل سيئ للغاية وغير إنساني».

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ ١٩٩١/٨/١٣)

١٥- منع العلاج:

ومن أبرز الأمثلة حالة الأخ نبيل المغربي، فقد ذكرت الوفد الخبر التالي:

«منظمة حقوق الإنسان تطالب وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة سجين سياسي بطرة».

كتب حمدي شفيق: طالبت أمس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالتدخل لإنقاذ حياة السجين السياسي «نبيل محمد المغربي» النزيل الحالي بسجن ليمان طرة... أكدت المنظمة في استغاثة عاجلة ضرورة تقديم الرعاية الصحية للسجين المغربي فورًا لإنقاذ حياته من عدة أمراض خطيرة بالقلب والمعدة والشرايين، وإصدار عفو صحي عنه.. واستنكرت المنظمة عدم تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجين.. وطالبت وزير الداخلية بإجراء تحقيق إداري مع المسئولين عن وصول السجين «نبيل المغربي» إلى هذه الحالة المتردية، وأعربت عن خشيتها من وفاته مثلما حدث مع المعتقل «شحاته عبد الحميد» الذي تعمد المسئولون بسجن طرة تركه بدون علاج لأمراضه الخطيرة، وقبل وفاته بيوم واحد تم إخراجه من السجن تهربًا من المسئولية... وبعثت المنظمة المصرية ببلاغات عاجلة إلى نقابة الأطباء وعدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان حول الإهمال المتعمد لأطباء السجون».

(جريدة الوفد: عدد ١٠١٦ ١٩٩٠/٦/٦)

ونشرت أيضًا الخبر التالي:

«منظمات حقوق الإنسان تطالب باحترام حقوق السجناء السياسيين»:

كتب حمدي شفيق: «طالبت منظمة العفو الدولية وثلاث منظمات عالمية أخرى لحماية حقوق الإنسان بضمان الحقوق الأساسية للسجناء والمحتجزين على ذمة قضايا سياسية في السجون المصرية وخاصة الرعاية الصحية، أعربت منظمة المحامين الأمريكيين ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للإغاثة من التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الأنباء التي وردت عن تدهور الحالة الصحية للسجين «نبيل المغربي» بسجن طرة وتعرضه للموت بسبب إهمال المسئولين بالسجن وتجاهلهم لحالته، طالبت المنظمات في رسائل عاجلة إلى الرئيس حسني مبارك واللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بإصدار عفو صحي عن السجين المهدد بالموت في أية لحظة، وأكدت المنظمات ضرورة محاسبة أطباء السجن والمسئولين به عن إهمالهم في تقديم الرعاية الصحية للسجناء وخاصة السياسيين».

(جريدة الوفد: عدد ١٠٥٤ ١٧/٧/١٩٩٠)

ونشرت جريدة الشعب نقلا عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «يواجه نبيل المغربي المتهم في قضية تنظيم الجهاد.. نفس مصير زميله السابق حيث أنه لا يقوى على الحركة ويتكلم بصعوبة وتؤكد التقارير الطبية أنه مصاب بقصور في الدورة التاجية وجلطة في الشريان التاجي وتمدد في البطين الأيسر وقرحة بالمعدة ومع كل ذلك ترفض إدارة سجن طرة نقله لمستشفى ويتلذذ القائمون على تعذيبه بمشاهدته وهو يموت ببطء».

(جريدة الشعب: عدد ٦١٠- ٣ صفر ١٤١٢هـ ١٣/٨/١٩٩١)

٢٨- *تستر أطباء السجون على التعذيب:*

نشرت جريدة الوفد الخبر التالي: «اتهام طبيب بليمان طرة بالتستر على تعذيب المسجونين».

كتب مجدي حلمي: «قرر مجلس نقابة الأطباء إحالة الدكتور مجدي المنياوي الطبيب بسجن ليمان طرة، إلى مجلس تأديب للتحقيق معه في شكوى المنظمة العربية

لحقوق الإنسان، اتهمت المنظمة الطبيب بالتستر على تعذيب المسجونين، طلبت النقابة من المستشار بدر المنياوي النائب العام السماح للجنة طبية بزيارة السجن».

(جريدة الوفد: عدد ١٠٥٣ ١٦/٧/١٩٩٠)

obeikandl.com

عبود الزمر وثلاثون عامًا قضاها في سجون مبارك

لا أشك لحظة أن جهاز أمن الدولة المنحل سيظل أحد أهم الأسباب الرئيسة لهدم النظام السابق، لقد كان من المفترض أن يحمى الدولة ويؤمّن هذا الوطن الكبير، ولكنه حوله إلى سجن، فالجميع أسير لدى هذا الجهاز الضخم الذي يقع في مدينة نصر، وله أفرع كثيرة في كل المحافظات، ومن المعروف أن تعداد جهاز أمن الدولة قليل لأنهم عملة نادرة وربما تمنى الكثير من الضباط أن يتم ترشيحه إلى هذا الجهاز المرموق لما له من نفوذ كبير وراتب وفير!!

فالإنسان في مقتبل عمره تلمع في ذهنه الوظائف البراقة ويشغله الراتب الذي يؤسس به حياته، ولقد كانت لكل ضابط من أمن الدولة ولو كان صغيرًا عربة خاصة به بخلاف ضابط الشرطة العادي الذي لا ينفرد بهذه الميزة إلا بعد أن يصل إلى منصب ومكانة ربما كانت في رتبة المقدم والعقيد.

نعود إلى الوطن الكبير الذي حولوه إلى سجن مأموره هو مدير جهاز أمن الدولة، فهو الحاكم بأمره، وكل شيء تشعر فيه بأنفاس أمن الدولة، وهي تلاحق الجميع، فكل الوظائف تحتاج إلى موافقة الجهات الأمنية وإجراءات السفر كذلك، وقائمة الترقب أيضًا في انتظار كل من لا يدين الولاء للنظام، كما أنه إذا كتب الصحفى مقالًا استدعوه وحذروه، وإذا رأوا منه ثباتًا استدرجوه وضربوه، فإن عاد سجنوه!!

ولقد تعود جهاز أمن الدولة على أن يأمر فيطاع، فترى منهم الضابط الصغير يعمل في مؤسسة حكومية وهو يوقن في قرارة نفسه أنه الرئيس الفعلى للمؤسسة وصاحب الكلمة المسموعة فيها فتراه يقلب في أوراق الزائرين ويفتش في دفاتر المسئولين، ويؤكد لهم ويشرح باستفاضة أن توجه الدولة هو كذا وكذا، وأن الذي يُسعد النظام هو كذا

وكذا، وربما لا يكون قد تلقى توجيهًا بذلك الذي يقوله، لكنه من اختراعه البائس الذي أضر بالبلاد والعباد. ولقد كان هذا الجهاز يؤدى بعض الخدمات للمقربين ولكنها في إطار مخالف للقانون فيسهل أن تكلم أحد الضباط ليُعيد إليك رخصة السيارة التي سحبها رجال المرور، ويُسهّل لك دخول المطار من باب كبار الزوار كما يُسهّل الحصول على ترخيص كشك تجارى في منطقة مهمة، ونحو ذلك من الأمور التي كانت تعطى لأبناء الضباط والمخبرين والأصدقاء الموالين، ويكفى أن يكتب في التقرير أن هذا شخص متعاون، ولقد ذكر لى نائب رئيس الجهاز المنحل ذات مرة أنه الذي يكتب تصنيف الأشخاص بما يراه فإن كتب في التقرير أن فلانًا إرهابى صار إرهابيًا، وإن لم يكن كذلك!! والعكس أيضًا في يده كما كان يزعم ولقد ذكرتنى هذه الكلمات بالمذكرة التي قدمها جهاز أمن الدولة للقضاء حين طعنت مع الدكتور طارق في استمرار حبسنا بعد انتهاء الحكم فوجدت مذكرة تنص على أننا نمثل خطرًا داهمًا على الأمن القومى لا يمكن تداركه!! وأننا نجهز ونخطط من الآن لنلحق بركب الإرهاب الدولى!! هكذا كان نص ما ورد في مذكرة أمن الدولة إلى القضاء الذي لم يجد حلًا أمامه سوى أن يقضى بعدم الاختصاص بالنظر خروجًا من المأزق!!

والمتابع لسلوك أمن الدولة في الحقبة الماضية يشعر بالأسى لوصول الجهاز إلى هذا الدور الذي جعلني أصفه في أحد الإصدارات منذ نحو ربع قرن بأنه جهاز خبيث يجب استئصاله، والذي كنت أقصده أن هذا الجهاز لا داعى أصلًا لوجوده بين مؤسسات الدولة لأنه معول هدم فلا هو يحفظ أمن الوطن ولا أمن المواطن، وإنما يبث الفرقة ويجعل الشعب يكره حكومته، بل إن كثيرًا من ضباط الشرطة كانوا يكرهون هذا الجهاز لسوء معاملته لهم إلى درجة تصل إلى حد الاضطهاد الذي كنا نعاني منه كمسجونين ومعتقلين!!.

والمصيبة الكبرى كانت في شخصية النظام التي لم تكن تحب الشعب، وكانت تتعامل معه كعدو فلم يشعر حكام هذا البلد يومًا بأمان وسط الجماهير بل كانوا يشعرون بالأمان في البلاد الأجنبية فحسب، والأخطر أن حالة الفساد التي كان عليها الحكام جعلتهم يطلقون يد الأمن في تقييد حركة البلاد في شتى المجالات كي يطمئنوا على حياتهم من بطش شعوبهم إذا عرفوا ما يجرى عنهم، خاصة أن رائحة الفساد كانت تزكم الأنوف، فكان ولابد من تكميم الأفواه حتى لا تتسع دائرة النقد إلى قطاعات أوسع لا يأمن الحكام بعدها العاقبة..

وذات يوم حدثنى أحد ضباط أمن الدولة عن قضية خروجى من السجن فقال إنك لن تخرج طالما كان مبارك في الحكم لأنك من الشخصيات التي لا تخضع للسيطرة الأمنية فقلت له لقد انتهى حكمي والقانون يعطيني الحق في العودة إلى أهلي وبلدي فقال لي: إن القانون مُعطل في البلاد والمسألة في يد أمن الدولة!! فقلت له في حزم: لله الأمر من قبل ومن بعد.. ولما قمت بشن حملة إعلامية ضد أمن الدولة كانت المناورة أنه لا مانع من خروجك والمسألة في يد الرئيس، وهو يخشى منك ومن ابن عمك بشكل شخصي لأنكما تمثلان خطرًا على جمال مبارك ومستقبل حكمه فلو أيدتم تولي جمال مبارك يمكن أن يكون في الأمر جديد!! ولكننا لم نفعل ذلك بل هاجمنا التوريث واعترضنا عليه لأنه ليس من المعقول أن يتولى شخص مثل جمال مبارك مسئولية بلد، وهو لا يصلح أن يكون مسئولًا عن نفسه وكنا نوقن أن من يفعل ذلك هو خائن لله ولرسوله ولشعب مصر.

ومن نعمة الله علىّ أننى لم أقابل أحدًا من أمن الدولة قبل أن يتم القبض علىّ في ١٣ أكتوبر ١٩٨١ حيث كانت ظروف عملى لا تمكنهم من بسط نفوذهم تجاهي لأنني كنت أعمل في جهاز الاستطلاع التابع لإدارة المخابرات الحربية، والاستطلاع طيلة أربعة عشر عامًا هي مدة خدمتي في القوات المسلحة التي عشت منها على الجبهة اعتبارًا من عام

١٩٦٨ حتى بعد تحرير سيناء، ثم انتقلت إلى إدارة المخابرات نفسها في فرع التدريب منذ عام ١٩٧٩ وحتى تم القبض عليّ في شقة خلف قاعة سيد درويش بالهرم، وتم ترحيلي إلى وزارة الداخلية مباشرة ومعي بعض ضباط أمن الدولة فلما نظرت في وجوههم متفرسًا ومدققًا قال أحدهم لزميله إنه يحفظ وجوهنا!! فأسرعوا إلى التواري عن عيناي ولكنهم كانوا في انتظاري في سجن القلعة.. ولن أتكلم عن الاستقبال الحافل الذي استقبلوني به لأن الاستقبال الشعبي الذي لقيته عند الإفراج عني من أهلي وأصدقائي والمحبين لي أنساني آلام السياط والعصى والخراطيم التي انهالت عليّ حتى فقدت الوعي للحظات وتحشرج مني الصوت وأنا أصرخ ولم أسمع سوى صوت يأمرهم بتركي وكان هذا هو المحقق الرئيسي الذي سيتولى استجوابي..

فقد كانت عادة أمن الدولة أن تحتفل بأي شخص يدخل إلى مقرها على نحو صاخب لا يمكن أن ينساه لأن ما تفعله يحفر جرحًا عميقًا في نفس الضحية المعلقة على باب المكتب من اليدين أو الرجلين ليس ضد الفاعل فحسب بل ضد النظام كله، بل هناك من كره البلاد وسافر بعد ذلك إلى الخارج متوعدًا أن ينتقم من المسئولين عن الحكم في مصر لأنهم ما كان يمكن أن يفعلوا كل هذا التعذيب دون موافقة رأس السلطة والنظام، ومما يروى عن الرئيس مبارك أن إحدى قريباته كان لها ابن معتقل بلا جريرة، فطلبت مقابلة الرئيس ليفرج عن نجلها فقال لها كم عندك من الأبناء فقالت أربعة فقال لها يكفى ثلاثة!! ورفض أن يفرج عنه أو عن آلاف المعتقلين ولم ينظر إلى أن الإجراء الاحترازي الذي أخذته أمن الدولة لا حقيقة له ولا مبرر لوجوده، فلقد كان الجميع أبرياء وكانت فكرة أمن الدولة مبنية على احتجاز آلاف المعتقلين للتأكيد على أنهم يقومون على حماية شخص الرئيس وعائلته وحكومته، وبالتالي كان الرئيس يغدق عليهم

بالميزانيات المفتوحة، ويفسح لهم المجال أمام بسط النفوذ في شتى القطاعات فكانت لهم الكلمة النافذة والقرار النهائي..

نعود إلى القلعة مع أول مواجهاتى مع أمن الدولة فقد كانت هناك مناورات صوتية عبارة عن كاسيت يصدر صوتًا لشخص تحت التعذيب يتأوه، ولكنى استطعت أن أميز الفارق بينهما، ولعل ذلك كان في البداية كأسلوب يستخدم حتى لا يضطر إلى التصعيد بالإيذاء المباشر ثم ما لبث أن أصبح المكان كله يصرخ من فرط التعذيب الحقيقى للعديد من التنظيمات التي ألقوا القبض عليها.. وأمام تصميم الشخص الذي تحت الاستجواب على عدم البوح بالأسرار يعاجلونه بخبر مهم، وهو مصرع شريك له في العمل أثناء معركة بالأسلحة النارية، والهدف من هذه المناورة هو طمأنة الضحية إلى إمكانية البوح ببعض الأسرار التي تخص هذا الشخص الذي مات على اعتبار أنه لن يلحق الضرر بالأحياء، كى يخفف عن نفسه أبواب التعذيب المفتوحة ولو للحظات!! وهكذا يمكن الحصول على بعض المعلومات ثم بعد ذلك يفاجأ الجميع بأن هذا الميت يتحرك في إحدى الزنازين المجاورة، ويصرخ تحت التعذيب، وهو يرد على الاتهامات التي ساقها إخوانه، وهو في حالة ذهول وهنا يمكن أن يقول بعض الحقائق تصحيحًا للوقائع التي نسبت إليه.

ومن مناورات أمن الدولة وجود شخصيتين للتحقيق مع الضحية فهناك شخصية قاسية هي التي تضرب وتعذب وتسأل بشدة وتتوعد وتهدد بالقبض على الأقارب وربما إحضار بعضهم لينصحوا قريبهم بالاعتراف حفاظًا على حياته وحياتهم من الدمار، ثم بعد قليل تجد المواطن مطلوبًا ليجلس على كرسي ويسمع صوتًا هادئًا ينم عن شخصية ودودة تحب الخير للناس كما تطلب المشروب الساخن أو البارد طبقًا لرغبات الضحية تحت الاستجواب!!.. المهم أنها تدير معه حوارًا لتحوله إلى شاهد ملك في القضية إذا

اعترف تفصيليًّا أو إذا أضاف جديدًا لم يعرفه الجهاز.. وربما يقع المواطن في الفخ فيضيف الجديد فيصبح وقد وضعوا في يده الحديد!! ويكتشف أنه أصبح سجينًا أسيرًا وليس شاهد ملك، والأعجب أنه يكتشف أن الذي كان يقوم بالاستجواب الهادئ أو القاسى هو شخص واحد أجاد التمثيل بتضخيم صوته!!

ومن الطريف أننى سمعت وأنا في زنزانتى في القلعة شخصًا يصيح بصوت غليظ أجش يصم الآذان فنظرت من ثقب الباب، وأنا أتخيل أن هذا الرجل عملاق ضخم الجثة فإذا به رجل نحيل الجسد!! فتعجبت أن هذا الصوت يصدر منه ولكن دهشتى زادت حينما رأيت المواطن الذي كان مقيدًا ومذعورًا من الصوت ويكاد يرتجف ضخم الجثة عريض المنكبين فارع الطول، ولكنه معصوب العينين فلم ير صاحب الضجيج إذ لو أنه رآه لضحك من المشهد!!.. فتذكرت وقتها أن هناك من الحشرات والزواحف الضعيفة من له صوت مزعج كالضفادع وبعض أنواع صراصير الحقول..

ومن الطريف ما حكاه لى أحد إخواني أن أحد المحققين أراد أن يتباسط مع أحد الإخوة في إطار ما سبق أن أوضحته بأدوار الشد واللين فسأله من أين أنت؟ وبعض الأسئلة الاجتماعية الودودة بصوت هادئ بعد أن طلب له كوبًا من الشاى، فشعر هذا الأخ ببعض الأمان فسأل المحقق عن بلده الذي منه فساء ذلك المحقق فعاد إلى طبيعته وأجاب بصوت أجش غليظ «أنا من جهنم الحمرا» فانتفض الأخ وقال بسرعة متلعثمًا «أجدع ناس يا باشا!!!».

ومن مناورات أمن الدولة أنهم كانوا يُدخلون إلى زنازين القلعة مع المعتقلين بعض المرشدين من رجالهم الذين أطلقوا لحاهم ليجلسوا بعض الوقت بين الإخوة فيسمعون ما يدور ثم يطلبون هذا المرشد، وكأنه سيتم استجوابه فيخرج ويخبرهم بما سمعه فيتم بعد ذلك استجواب الزنزانة بالكامل فيما دار بينهم من حوارات.

ومن مناورات نشر المعلومات الكاذبة للتضليل وتحويل الأنظار إلى اتجاهات أخرى عندما قرروا الإفراج عن عزام كانت المعلومات المتسربة معروفة أنه يجرى الترتيب للإفراج عنه بنصف المدة وكان الجاسوس الإسرائيلي محبوسًا في عنبر التجربة، وهو عنبر مجاور للعنبر السياسي في سجن ليمان طرة فلما حان وقت الإفراج عنه واستعد السجن من الصباح الباكر لتنفيذ القرار كانت هناك حالة قلق لدى أمن الدولة على أساس أن يتم الإفراج بنصف المدة عن الجاسوس ونبقى نحن في السجون رغم أننا أمضينا المدة بالكامل وفوجئت بضابط أمن الدولة يقابلنى عند خروجى لزيارة أسرتي، ويؤكد لي أن الإفراج عن عزام غير حقيقي، وأنه مطلوب للسفارة لأمر آخر، وبعدها بعدة ساعات تم الإعلان عن أنه غادر البلاد ولقد كنتُ متأكدًا أن المعلومة التي يقولها لي ضابط أمن الدولة كاذبة ولكنى كنتُ متعجبًا من أن الحقيقة ستظهر بعد ساعات وسيسقط هو من نظر كل من قال له ذلك، ولما قابلته بعد ذلك بعدة أيام قلت له كيف تقدم على هذا التصرف الذي يسيئ إليك قال لى إنها تعليمات جهاز أمن الدولة أن أبلغك بذلك، فعلمت أنه إجراء احترازى قصد من وراءه تأمين وصول عزام إلى بلاده حتى لا نتحرك في إمكانية اعتراض مسيرته على أي نحو كان.

لقد كانت مناورة ساذجة أرادوا بها إظهار كفاءتهم التأمينية لقياداتهم السياسية.

ومن مناورات أمن الدولة استدعاء بعض الشخصيات إلى مبنى الجهاز والإبقاء عليه في حجرة جانبية مدة زمنية ثم الحديث معه في عجالة والسماح له بالانصراف من باب خلفي يراه آخرون من زملائه بشكل يبدو عفويًا فتقع الريبة والشك في القلوب فهذا يراهم مقبلون من الباب الخلفي والآخرون يرونه منصرفًا منه!!

ومن أفكار أمن الولة الخبيثة تسريب المعلومات التي تهدف إلى الذعر وكسر وحدة الصف فلقد حدث في التسعينيات أن الجهاز أراد أن يحقق ضغطًا على القيادات التاريخية

بالسجون فسمح لبعض الإخوة المرضى والضعفاء بالعلاج بمستشفى ليمان طرة حتى إذا رآهم القادة فزعوا لحالهم وإذا سألوهم عن حال إخوانهم قصوا عليهم من المآسى ما يجعل القيادة التاريخية تسارع إلى تقديم الحلول والتدخل لإنقاذ إخوانهم من مهالك السجون.

ولقد اتبع الجهاز فكرة جديدة حين تم الإفراج عن مجموعة ال١٥ سنة، وهم الذين أنهوا حكمهم من مجموعة ١٩٨١ فكان ذلك في أكتوبر عام ١٩٩٦، وقاموا بتفريقهم على السجون قبل أن يعودوا إلى ليمان طرة، وذلك حتى يشاهدوا أحوال الإخوة السيئة في السجون الأخرى وينقلوها إلى إخوانهم من القيادات التاريخية.

ومن مناورات أمن الدولة أنها قامت بتسريب معلومات من خلال بعض الإخوة الذين يتحدثون مع ضباط أمن الولة أن هناك زنازين انفرادية في سجن العقرب يتم تجهيزها للقيادات التاريخية، وفى نفس الوقت يتم نقل عدد من الإخوة من سجن العقرب إلى الليمان بما يساوى نفس العدد وذلك بهدف إشاعة القلق لدى القيادة التاريخية للتعجيل بطرح رؤى لحل مشكلة العنف الدائر والتحرك السريع لحل مشكلة المعتقلين أيضًا، ولكننا كنا نفطن لذلك وكانت تحركاتنا من منطلق حسابات شرعية وواقعية لا تتدخل فيها عناصر التخويف على أشخاصنا فنحن لم يكن لدينا أي فرق بين سجن وآخر فلقد اعتدنا العيش في جميع الظروف والأجواء.

ومن عجائب مناورات أمن الدولة مناورة بعنوان الصرف الصحى، إذ أنه حدث بعد المبادرة عام ١٩٩٧ أن ظهرت وجهات نظر متباينة بين القيادات التاريخية حول بعض الترتيبات الخاصة بالحل، ولكن ذلك لم يعجب أمن الدولة وكان مشروع الصرف الصحي يتم في مدينة طرة فطلبوا إدخال خط صرف صحى إلى داخل العنبر الذي أسكن فيه مع الدكتور طارق الزمر، وطالبوا بإخلاء العنبر وتوزيع سكان العنبر

عـلى باقى العنابر الأخرى، مما يحـدث نوعًا من الإرباك فبعد أن كان كل واحد منا يعيش في زنزانـة أصبح كل فردين أو ثلاثة في زنزانة واحدة مما يجعل الحياة أكثر صعوبة ويقضى على الخصوصية التي يمكن أن تُستغل في التفكير أو الكتابة وهو نوع من الضغوط يشعر بها المسجون في الحبس الجماعي الذي يتصادم فيه نظام المعيشة بين من يحب السهر أو من ينام مبكرًا أو من يصلى أول الليل أو آخره أو من يحب النوم في الظلام الدامس ومن يحب النوم في الضوء إلى آخر الأشـياء الحياتية التي يمكن أن تكون سـببًا في خلافات معيشـية بين النزلاء..

ومـن مناورات أمن الدولة للضغط على السـجناء حبسـهم مع السـجناء الجنائيين وهذا من أقسى أنواع الحبس فهم يُدخنون السجائر ويتحدثون بألفاظ لا تليق وقد يشتم بعضهم بعضًا وقد يتشـاجرون ويجد الأخ نفسـه وسـط هذا الكم الهائل من المشـكلات المعقدة التي يعجز عن حلها إلا من أعانه الله ويسر له الفرج.

ومـن أنواع الضغط الشـديد والعقوبة المؤلمة حبس المسـجون في زنزانة انفرادى في عنـبر التأديب وسـكب كمية كبيرة من مياه المجارى داخل الزنزانة بشـكل لا يسـمح له بالنـوم عـلى الأرض بل يكون المسـجون واقفًا على قدميه لا يتحـرك لطعام أو شراب أو صـلاة فـلا مـكان لشيء من هـذا ويبقى على هـذه الحالة يومًـا كاملًا ثم يعـودون إليه في الصباح وهو يكاد يسقط من الإعياء والتعب والحزن.

ومـن مناورات أمن الدولة الإلقاء بأسـباب التضييق عـلى بعض الإخوة فإذا كانوا يكرهون شـخصًا انتظروا له خطأ بسـيطًا كمشـادة مع مخبر أو صـف ضابط ثم يأخذون قرارًا بالتضييق على الزيارات مثلًا فإذا سأل النزلاء لماذا هذا التضييق قالوا إن السبب هو فلان فعل كذا وكذا.. والهدف من ذلك إثارة الفرقة والشقاق والخصام بين النزلاء ولكننا كنا نفطن إلى كل هذه المناورات وننزل كل مشكلة في حجمها الطبيعي دون تهويل.

ومـن بـين الأعاجيب التي كان ينتهجها جهاز أمـن الدولة ذلك الذي حدث معى في الامتحانـات الجامعيـة التي كان مقرها ليمان طرة حيـث كان يتوافد كل عام في موعد الامتحانـات نحـو خمسـين أخًا من سـجون مختلفة وكنا نعـد لهم أماكن عندنـا في عنبرنا السياسي، وفي عام ٢٠٠٤ كانت العلاقات متوترة بسبب عدم الإفراج عنا وأرادت أمن الدولـة أن توقـع بيني وبـين الإخوة الوافديـن لأداء الامتحانات وكنـت قد جهزت لهم الزنازين لمعيشـتهم معنا ولكن ضابط أمن الدولة اسـتدعاني وحدثني حول قضية تتعلق بحالتي الصحية وهل أحتاج شـيئًا فقلت له شـكرًا لا أحتاج إلى شيء وتعجبت من هذا الاسـتدعاء ولكـن كان وقوفه معي على مرأى من الإخوة الوافدين وبشـكل لم أشـاهده مـن جهتي، ثم ذهـب إليهم ضابط أمـن الدولة وأخبرهم أنني غـير موافق على دخولهم العنبر السـياسي!! وبالفعل وجدوا في أنفسـهم مني ولكن حاق المكر السيئ بأهله وكان بعض إخواني من الليمان قد قابلوا بعض الوافدين للامتحانات وأخبروهم أننى جهزت لهم الأماكن وأخليت حجرتي الخاصة لهم وانتقلت لأسـكن مع الدكتور طارق فدهشوا لذلك التصرف الذي تصنعه أمن الدولة معي وازداد حبهم لي وطلبوا الدخول إلى العنبر السـياسي وامتنعوا عن الدخول إلى المستشـفى فتم ترحيلهم من السـجن إلى سـجن آخر انعقدت فيه اللجنة!!

ومن المناورات أيضًا ما سـميته بالسـقف الحديدي إذ أن أمن الدولة وضعت رؤية مبنيـة عـلى تفكير بعض المجاهديـن في الخارج حيث طالبوا بـضرورة تخليصنا من الأسر وهذه الرؤية كانت منحصرة في التنبيه على إدارة السـجون بتشـديد الحراسـات في أماكن الإقامـة حول السـجن، وكذلـك عند تنقلات بعـض القيادات التاريخيـة، ولكن الجديد كان بعد سـنوات من هذا الموضوع حيث قررت بناء سـقف حديدى فوق سـطح العنبر الذي نسـكنه في أعقاب معرفتهم لوجهة نظرى المخالفة لخط سـير الجهاز بشأن ترتيبات

تفعيل المبادرة التي كنت أريدها على خطوات يُقدم كل جانب خطوة في مقابل خطوة من الطرف الآخر حتى يستقيم الحل وترضى القاعدة التنظيمية بالتحول الجديد والرؤية الجديدة وبالفعل جاءت عناصر من الإدارة الهندسية لمصلحة السجون وبدأت في بناء الأعمدة التي سيقام عليها السقف وبدأت من العنبر الذي أسكنه ومعي الدكتور طارق ثم جاء مدير المصلحة وقرر إخلاء العنبر لأسباب خاصة بسرعة الإنجاز، وتم ترحيلي مع الدكتور طارق وعدد آخر من إخوانى وأبقوا علينا في ظروف صعبة في سجن أبى زعبل بهدف الضغط علينا لمدة عامين ونصف، والطريف أنه بعد انتهاء السقف لم نرجع إلى المكان ولم يتم بناء أسقف للعنابر الأخرى بل ولم تتم توصيلات المجارى الفرعية للزنازين وبقيت الأمور حتى عدنا بعد الضغوط الإعلامية الكبيرة التي أجرتها الأسرة، وخشيت أمن الدولة من انعكاس هذا التغريب على صدقية المبادرة ومن مكائد أمن الدولة أن يعطى سماحات ومميزات في السجون بشكل مباشر ثم يُعطى الإشارة بعد عدة أيام إلى مباحث السجون بسحب هذه المزايا في أول فرصة خطأ تقع من المسجون فإن لم يجد هناك أخطاءً أعلنوا أن أحد المفتشين بالوزارة سيمر ولابد من الالتزام بالتعليمات.

ومن مناورات أمن الدولة ماجرى مع بعض المحامين حيث رفعوا لبعض زملائنا قضايا تعويضات فلما حكمت لهم المحكمة بأحكام نهائية تأخرت وزارة الداخلية كالعادة في رد الحقوق إلى أصحابها فتقدم عدد منهم بإنذارات إلى الوزارة لتسليم قيمة التعويضات للمتضررين فورًا فأغضب ذلك جهاز أمن الدولة وما هي إلا عدة أيام قليلة حتى فوجئ المحامون بمصلحة الضرائب تقتحم المكاتب وتضع عليهم مبالغ باهظة يلزم تسديدها وظن المحامون أن هناك هجمة شرسة على مكاتب المحامين بمصر نتيجة مشاغبات النقابة المعروفة ضد النظام ولكنهم حين استطلعوا الأمر وجدوا أن المحامين

الذيـن ذهبت إليهم مصلحة الضرائب هم فقط من تقدمـوا بالإنذارات الخاصة بصرف التعويضات!! فقاموا بسحب الإنذارات فانتهى الأمر وكأن شيئًا لم يكن!!

ومن طرائف المناورات الساذجة التي قام بها أحد ضباط أمن الدولة حين اصطحب قوة تفتيش وأمرهم بتقليب العنبر السـياسي رأسًـا على عقب ووقف هو بعيدًا عند الباب الخارجـي بحيـث لا يـراه أحـد وفى اليوم التـالي توجه بعـض إخواننا إليه بالسـؤال عن أسـباب ما حدث بالأمس فقـال إنه كان في إجازة ولو كان موجـودًا لمنع هذا التفتيش!! ولم يكن يعرف أننا رأيناه بالمرآة العاكسة وهو يقف ويشير للقوات بالدخول بل إن بعض العاملين بالسجن سمعوه وهو يطلب التركيز على أرقام بعض الزنازين في العنبر وبالطبع كان من بينها زنزانتى وزنزانة الدكتور طارق الزمر لقد كان يظن هذا الضابط أنه عبقرى أمنى ولكنه كان في حقيقته أقرب إلى البلاهة!!

ومن الأفكار الفنية في الاسـتجوابات إحضار الشـخص للاستجواب في الأوقات التي ينام فيها لأن الذي يكون قد اعتاد على الراحة عند هذا التوقيت يقل تركيزه فيستطيع المحقـق الإيقـاع بمن هو تحت التحقيق. ولقد اسـتعملت أمن الدولة في السـجون فكرة وضع جهاز صغير يلتقط الحديث داخل الزنازين يقوم المخبر أو المرشد بزرعه، وحدث معى شـخصيًا أننى كنت على موعد لمقابلة مسـئول النشـاط الدينى أثناء التصعيد القتالي في التسـعينيات، وكان ذلك في عام ١٩٩٤ ولما دخلت إلى الغرفة أرادوا أن يجلسـونى في وضـع معين وعـلى كرسي معين فعلمـت أن في الأمر تسـجيلًا ولكنـى انتقلت في حركة مفاجئـة إلى كرسي آخر فوجدته خاويًا دون بطانة وبه تسـجيل فارتبكوا ولكننى انتقلت إلى مكانـى مرة أخرى بشـكل عادي ولم أظهر أنني اكتشـفت الأمـر وتكلمت في الحقيقة بـما رأيته لمصلحة مصر والخروج من الأزمة التي نحن فيها ولم تكن التسـجيلات تخيفنى لأنني كنت أتعامل بشكل واضح لا أخشى أن ينقل عني شيء فلم أكن أسمح بغيبة أحد

مـن إخواني أو التحدث عن الجماعات بكلام لا يليـق وكانت وزارة الداخلية تعلم ذلك فكانوا يتحاشون كل هذا والحمد لله..

ولقـد لاحظت عدة مرات أننـى حينما أنتقل للمبيت مع الدكتـور طارق في زنزانة واحدة يسارع أحد المرشدين إلى الخروج إلى خارج العنبر ويرفع أحد الجنود ليضع جهاز التسـجيل فوق الشـباك العلـوي للزنزانة التي سـنبيت فيها وهذا الشـباك مرتفع ونحن بالطبع كبار السن لا نستطيع التسلق لنرى ما فوق الشباك..

وكنـا نتخذ إجراءات الحيطـة في ذلك فنفتح التلفاز على بعـض البرامج الإخبارية ونجلـس نحـن لنتبادل وجهات النظر سـويًا عن طريـق الكتابة ومن حـين لآخر نتكلم بعـض الكلمات العادية الخاصـة بالطعام والشراب والتعليق على بعض البرامج وما نريد توصيله من معلومات لتضليل جهاز أمن الدولة وإخفاء نوايانا المستقبلية عنه.

ومن مناورات أمن الدولة الخبيثة ما جرى بعد مبادرات وقف العنف حيث صرح وزير الداخلية بتصريحات هجومية على الجماعات الإسـلامية وخص الجماعة الإسـلامية أيضًـا فخرجـت في اليـوم التالي وقابلـت ضابط أمـن الدولة وحدثتـه أن في كلام الوزير تجـاوزات تعرقل سـير المبادرة، وتسـيئ إلى وزارة الداخلية حيث ينبغي عـلى الوزارة أن تسـتجيب للمواقف الحسـنة بخطـوات طيبة من جانبهـا وفى صباح اليوم التـالي فوجئنا بتنفيـذ حكـم الإعـدام في أربعة إخوة من شـباب الجماعة الإسـلامية، وقـال ضابط أمن الدولة المسئول عن ليمان طرة إن السبب في تنفيذ الحكم هو عبود الزمر لأنه تكلم بكلام شديد في حق وزير الداخلية!! وكان هذا من المكر السيئ الذي أرادوا به أن يلقوا بالتبعة على برىء، ولأن إجراءات تنفيذ الحكم تأخذ أسبوعًا في تبادل الأوراق بين النيابة العامة والـوزارة فأوضحت لإخواني هذه النقطة وكذلك بينت لهم أن اللواء العادلى الذي تولى حديثًا وزارة الداخلية يريد أن يجامل ضباط أمن الدولة بتنفيذ هذا الحكم ضد المجموعة

المنفذة لعملية اللواء رؤوف خيرت، مسئول النشاط الديني في الجهاز. وفي نفس الوقت، لا يريد الاصطدام بالجماعة الإسلامية التي أعلنت عن مبادرتها لوقف العنف فكان المخرج الذي تفتقت عنه أذهان المخططين في إلقاء المسئولية على كاتب هذه السطور ولكن الإخوة جميعًا فهموا القصة وأدركوا مدى العداوة التي تحملها وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة تجاهي، والحمد لله نصرني الله في هذا الموقف وفي المشهد النهائي ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾.

ومن مناورات وخطط أمن الدولة أنهم كانوا يدقون الأسافين بين الجماعات الإسلامية، فكانوا يطلبون الهجوم على الإخوان في مقابل الإفراج عن المعتقلين، ولكن الإخوة السلفيين كانوا على وعي كبير فلم يقبلوا أن يتحولوا إلى أداة في يد النظام فيطعنون على إخوانهم، بل اختاروا البقاء في السجون ولا يفعلوا هذه الفعلة الشنعاء، فيسر الله لهم وتم الإفراج عنهم دون أن يقدموا أي تنازل في الدين.

ولقد عشنا مرحلة في الثمانينيات كانت أمن الدولة تسرب لنا كلمات تفيد أن من يؤيد الحزب الوطني سوف يخرج من السجون بعد فترة بسيطة، ولكننا لم نوافق على ذلك لكون الحزب الوطني كان سيئًا إلى درجة أصبح فيها عارًا على كل من ينتمي إليه فضلًا عن أن قضية الشريعة كانت غائبة عن منهجه، وكذلك شعرنا بحجم كبير من الفساد يستشرى في جنبات الحزب في مجال التشريعات التي أضرت بالحريات والاقتصاد وحقوق الفقراء، كما شاهدنا الإفساد الكامل في الحياة السياسية بالتزوير والكذب والخداع وأيضًا وجدنا انهيارًا داخل المنظومة الاجتماعية حيث فتح الحزب الباب أمام الأخلاقيات الوافدة من الغرب بما تحمل في جنباتها من فساد، فكل ذلك وغيره كان مانعًا من مجرد التفكير في قبول مثل هذا العرض البائس.

ومن تخطيطات جهاز أمن الدولة أنه بعد اتهام الدكتور عمر عبد الرحمن في موضوع برج التجارة العالمي في التسعينيات بدأت أمن الدولة تصرح بأنه إذا ما هاجمنا الدكتور عمر على الملأ فإن ذلك سوف يفتح أبواب الخير أمام مجموعة ١٩٨١ وحين بلغتنى هذه الفكرة رفضتها بشدة على أساس أن الدكتور عمر رجل مظلوم وأننا لا يمكن أن نكون سببًا في تقوية الموقف الأمريكى، خاصةً أن الولايات المتحدة تحمل الكثير من العداء لنا كأمة إسلامية من خلال موقفها المنحاز دائمًا لإسرائيل على حساب قضايانا المصيرية، وبالتالي فضلنا البقاء في السجون في موقف رمزى يؤكد اختلافنا الجذري مع نظام مبارك الفاسد، ومع من يقف من وراءه مسانِدًا له.

ومن مناورات أمن الدولة وخططها أيضًا إجراء اعتقالات موسعة في صفوف التيار السلفى فكانت تحتجز الآلاف منهم في عدة سجون ولقد شاهدت منهم عدة مئات في سجن دمنهور وكانوا إخوة كرامًا يهتمون بعلم الحديث، ولم يكن لهم نشاط مضاد للنظام، بل كله كان في مجال مقارئ القرآن والمدارس التعليمية السلفية وبعض الأنشطة الاجتماعية والدعوية، ولكن الجهات الأمنية كانت تشعر بالخوف من مستقبل ذلك التيار السلفي حيث صرح أحد ضباط أمن الدولة وهو يؤكد لنا أنه عليم ببواطن الأمور بأن خطة الجهاز تقوم على الضغط على التيار السلفي بتوسيع قاعدة الاعتقالات حتى يتم تراجع قادته فكريًّا، ولما قلنا له إن التيار السلفي معتدل ولم يمارس أي أدوار عنف ضد النظام أكد أن الخوف يكمن في أن التيار السلفي سيصبح وعاءً للمجاهدين خاصة أن فكر هذا التيار لديه الاستعداد لهذا التحول، ولكن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وقى التيار السلفي طول المكث في السجون حيث لم يتعرض للضغوط الشديدة التي تعرضت لها الجماعة الإسلامية نظرًا لتطور الواقع المحلي والدولي في مجالات حقوق الإنسان مما جعل

جهاز أمن الدولة يحجم عن مواصلة الضغط على التيار السلفى واكتفى منهم بعدم حمل السلاح على الحاكم.

ولقد أتيحت لنا الفرصة للتحدث مع هذا التيار بما يفيد الرؤية المستقبلية وذلك بقبول فكرة العمل السياسي وعدم الاصطدام بالإخوان المسلمين عند الانتخابات البرلمانية ولاقت هذه الأفكار قبولًا لدى قطاعات من التيار السلفي ولقد وفق الله تعالى إلى إعلان التيار عن إنشاء حزب سياسي تحت اسم حزب النور وهو ما يعطي المؤشر الحقيقي حول وجود تحول كبير في الرؤية السياسية، وهو أمر محمود لهم برز بشكل فعال بعد ثورة ٢٥ يناير ، وأكدوا جدية الممارسة وجدواها في تحقيق الأهداف التي يصبوا إليها التيار الإسلامي.

ومن مناورات أمن الدولة في مجال الإعلام أنها كانت تحاول إيقاف كل كاتب معارض بطرق متنوعة في الضغوط وأذكر أن أسرتي كانت تراسل العديد من وسائل الإعلام للإبقاء على قضيتنا حية بعد أن أنهينا الحكم في ٢٠٠١ فكانت أمن الدولة تضغط على أسرتنا عند زيارتنا حيث تنتظر الأسرة أمام أبواب السجن عدة ساعات لا يسمح لها بالدخول إلى الزيارة بدعوى أن الضابط المختص غير موجود وذلك بهدف مضايقة أهالينا حتى لا يعودوا إلى زيارتنا مرة أخرى ولكن ذلك كان يزيدهم تمسكًا بنا على اعتبار أننا مضطهدون ومظلومون من النظام وكان فرع النشاط الدينى يهتم بموضوعنا على نحو خاص فلقد كان يرسل إلى رؤساء التحرير الذين ينشرون محاولين الضغط عليهم فإذا ما فشلوا لجأوا إلى فكرة أخرى وهي أن مصلحتنا كمساجين تكمن في التهدئة وعدم النشر عنا حتى يتهيأ المناخ أمام الإفراج ولقد كانت هذه فكرة خبيثة من أمن الدولة استجاب لها بعض الصحفيين شفقة منهم علينا وظنًّا منهم أن في ذلك مصلحة لنا!!.

وكان من بين مناورات أمن الدولة الاستجابة لبعض طلبات القيادات التاريخية التي تضر بعلاقاتهم بإخوانهم فإذا طالبوا بتحسين الأوضاع لجميع إخوانهم استجابوا للبعض دون البعض مما يوقع الكثير من الحساسيات ويزيد الفجوة بين القادة وأبناء الجماعة وكل هذه الأفعال كانت بهدف تشويه صورة القيادات التاريخية في أذهان الكثير من الأعضاء ولذلك تصور البعض أن الجهاز الأمنى كان يؤدى بعض الخدمات لوجه الله، ولكن الحقيقة المرة أن فكرته مبنية على الاستراتيجية الخبيثة التي في ظاهرها الرحمة وفى باطنها تدمير العلاقات المتينة بين قادة الجماعة وقاعدتها.

ومن مناورات أمن الدولة أنه في أعقاب أحداث برجى التجارة العالمي عام ٢٠٠١ وكانت الحملة على الإرهاب على أشُدها، بادر فرع النشاط الدينى في مصر إلى عرض فكرة مفادها استغلال الظرف القائم وسرعة تفعيل مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٧ قبل أن تتطور الأحداث على نحو آخر لا يروق لحكام مصر ولقد وجدت هذه الفكرة قبولًا لدى وزير الداخلية لكونه يحب الإبداع البوليسى باعتبار أن هذه الفكرة تأتى في عكس الاتجاه من حيث الظاهر، ولكنها في الحقيقة تهدف إلى تفكيك وتذويب الجماعة في المجتمع دون أن يكون لها أي دور سياسي أو دعوى بل على الجميع أن يبقى في البيوت ولا يسمح له إلا بالوظائف التي تعتبر مصدرًا للرزق فحسب ولكننا والحمد لله كنا نفطن إلى هذه الأفكار وأدارت الجماعة موقفها نحو الخروج من السجون فيما تحمل البعض مسئولية العرض الفكري المتبقي في المشهد وهو أن يكون هناك دور للجماعة الإسلامية في العمل العام تحت مظلة الدستور والقانون، ولقد أسرعت أجهزة الأمن إلى وضع خطوات سريعة نحو الإفراج عن آلاف المعتقلين قبل أن يتبلور موقف مضاد يطالب بالحقوق السياسية على الساحة، وبالرغم من طول مدة الإفراج التي استمرت عدة أعوام بعد المبادرة إلا أننا استطعنا الخروج من

عنق الزجاجة مع طرح رؤيتنا السياسية الشاملة واستمرار المقاومة حتى منّ الله علينا بثورة ٢٥ يناير فتم الإفراج عن باقى قادة الجماعة ونجحنا في تحقيق المشروع السياسي المنشود بتشكيل الحزب السياسي، وذلك من خلال حكم قضائى إدارى بعد أن رفضت لجنة الأحزاب إعطاء حزب البناء والتنمية ترخيصًا بمزاولة النشاط ثم قمنا بعد ذلك بترشيح عدد من أبناء الجماعة في اللحظات الأخيرة لعضوية المجالس النيابية ونجح عدد لا بأس به مقارنة بمن تم ترشيحهم حيث بلغت النسبة نحو ٥٠٪ من الأعداد التي تقدم بها الحزب إلى المنافسة الانتخابية، وهكذا فشلت جهود أمن الدولة في احتواء الجماعة أو تفكيكها والحمد لله رب العالمين.

ومن مناورات أمن الدولة التخطيط لتقليم أظافر جماعة الإخوان المسلمين فكنا نشاهد اعتقالات واسعة في صفوف الإخوان في الفترة التي تسبق الانتخابات النيابية وكنا نلتقى معهم فوجدناهم شبابًا معتدلًا يحب دينه ووطنه ولم يرتكب أي جرم يستحق هذا الاعتقال الذي كان يستمر نحو شهر أو شهرين ثم يفرج عنهم، وكانوا يستغلون أوقاتهم في القراءة والاستماع إلى النصائح وجمع الخبرات من الآخرين وكانوا يرتبون أوضاعهم ويتعارفون من أجل مواصلة العمل الإسلامي بعد الإفراج عنهم.

ولقد شاهدنا عددًا من قادتهم يحاكمون ظلمًا وصدرت ضددهم أحكام بالسجن بلا جريرة، وكان الهدف من ذلك إيقاع الرعب في صفوف الإخوان فيتركون العمل السياسي وبالفعل خرج من بين الإخوان من يدعو إلى ترك العمل السياسي رحمة بأبناء الجماعة وشفقة عليهم حتى يرفع النظام عنهم سيف الاعتقالات، ولكننا قدمنا لهم النصيحة بضرورة الصمود في وجه النظام وعدم الرضوخ لضغوط الدولة، وعدم ترك التنافس في مجال العمل السياسي بعد الذي تحقق فيه من إنجازات ولقد وجدنا والحمد لله أن قيادات الإخوان الكبرى تتفق معنا في هذا الرأي ولم تنسحب من المشهد وواصلت

العمل والتضحية حتى أرانا الله ثورة ٢٥ يناير حيث تم فتح باب الترشح للبرلمان وتحقق الكثير من النجاحات التي أكدت الرضا الشعبي الكبير بالتيار الإسلامي وما يتمتع به من ثقة غالية نسأل الله أن نكون عند حسن ظن الشعب بنا.

كان هذا طرفًا من مناورات مباحث أمن الدولة في السجون والمعتقلات من الذي عاصرناه سنوات طويلة ولا شك أن ما يجرى في مصر كان مروعًا فلقد كانت قاعدة التعامل معنا كتيار إسلامي بل ومع القوى السياسية المعارضة على أنها حفنة من المجرمين لابد من أن يتوبوا إلى رشدهم ولم يكن يسمحون بالبعد السياسي في التعامل فإذا ذكرنا أنه لابد من عرض الأمور على الحكومة أو المسئولين السياسيين غضب رجال الأمن وأكدوا أن الملف كله في أيديهم وأن الدولة تتعامل مع جميع القوى السياسية من خلال جهاز أمن الدولة اللهم إلا قلة قليلة التي تصل إلى البرلمان فإن الحزب الوطني يتعامل معهم بعد أن يعصر ليمونة على مائدة الحوار أقصد يتعامل معهم على مضض وهم يكرهون ذلك. وإذا فتح الحزب الوطني حوارًا مع الأحزاب لا يكون من باب التفاهم الحقيقى بل من باب المناورة الأمنية لتفتيت الحزب من الداخل أو إثارة الفرقة بين الأحزاب وهكذا مؤامرات أمنية لا علاقة لها بالتفاهمات السياسية التي تقوم بها الدول المحترمة. بل إن الحزب الوطني كان يدير صراعاته من خلال رجال أمن الدولة الذين ساعدوا الحزب في تزوير الانتخابات وتزييف الإرادة الشعبية والتخلص من الخصوم السياسيين بتلفيق التهم وأحيانًا قطع الأرزاق أو الاعتداء عليهم من مجهول الهوية!!

وأستطيع أن أزعم أن الشعب حين انطلق نحو مكاتب أمن الدولة واحتل معظمها لم يكن ذلك من فراغ بل كان حصيلة كراهية كرستها ممارسات جهاز لسنوات طويلة صب الشعب غضبه فوق هذا الجهاز الذي لم يرحم شعبه وأذل المواطنين وتدخل في حياة الجميع الخاصة والعامة ولم يكن هذا الجهاز في يوم من الأيام يريد مصلحة مصر بل كان

ضد كل المصريين حيث تحالف مع الحكام على الباطل وساندهم فيما لا يجوز مساندتهم فيه، وبالتالي فسدت الحياة السياسية وتحول المجتمع إلى صراعات بين القوى الوطنية، وتجاهل أن من أهم مهام الأمن القومى هو تنمية المشاركة السياسية حتى يشعر الجميع أنهم مشاركون في بناء أوطانهم ولكنه كان يحارب كل من يفكر في العمل السياسي لأنه من وجهة نظره «منافسة على مقعد الحكم» وهو أمر غير مسموح به لأحد سوى الرئيس المخلوع وابنه من بعده.

إننا كنا نعيش حلمًا ونحن نسمع ونرى الحشود من المواطنين تقتحم مباني أمن الدولة وتحرق بعض المكاتب وتصادر بعض المطبوعات التي تحمل أدلة الإدانة لنظام فاسد تهاوى في أيام قليلة بعد أن قدّم الشعب نحو ألف شهيد وآلاف الجرحى في مواجهات واسعة النطاق على مستوى الجمهورية إن جهاز أمن الدولة المنحل قد انتهى إلى غير رجعة ولن يسمح الشعب بعودته على هذا النحو السابق ولكننا سمعنا ما يسمى بجهاز الأمن الوطني يقول أصحابه إنهم سيعملون من أجل الوطن وليس من أجل الحاكم، وأن هناك قانونًا لهذا القطاع لابد من صدوره حتى يراه الجميع ويعرفوا حدوده واختصاصاته لأن وجود جهاز للأمن الوطني دون أن يكون له قواعد حاكمة ونظام معلوم للكافة سيفتح الباب أمام تجاوزات الجهاز كما كان في السابق. ومن المعروف أن الجهاز المنحل كان لا يحب القواعد أو اللوائح لأنه كان يعمل فوق القانون بل فوق الدستور!!

إن الأمن الوطني الحقيقي يكون في تنمية المشاركة السياسية وتشجيع العمل السياسي وعدم ملاحقة العاملين في الحقل السياسي وترك التنصت على المواطنين والعمل على التأليف بين أطياف الأمة وغرس روح حب المواطن لوطنه والتصدي لكل ما يضر البلاد. أما إذا انشغل الأمن الوطني الجديد بكتابة التقارير عن الجماعات السياسية

ووضعها في القالب المعادى للدولة وأغمض عينيه عن أعمال الجاسوسية والاتجار في المخدرات والسلاح وتلوث البيئة ونهب الأموال وسرقة خيرات هذا البلد فإننى أرى أن دوره يكون قد انتهى نهائيًّا والتفكيك في حقه هو الواجب على الحكومة قبل أن يتدخل الشعب مرة أخرى في إقصائه.

إن التغيير الحقيقي لجهاز أمن الدولة لا بد أن يتم بتنظيف المكان من كل الموظفين القدامى الذين أصبحوا لا يصلحون للعمل وفق النظام الجديد المعلن عنه لأن نفسية الضابط التي يتعامل بها مع المواطنين كانت أشبه بنفسية الملك مع الرعية أو السيد مع العبيد وهذا لن يتحقق في المرحلة المقبلة، وبالتالي فإن محاولات الجهاز للعودة إلى ماضيه أمر يجب الاحتراز منه وعدم إعطاء الفرصة لهذا الجهاز أن «يتفرعن» مرة أخرى، ويلزم فضح أي حالة تجاوز على الفور لأنه إذا نجح في الإمساك بمقاليد الأمور مرة أخرى سيكون أسوأ مما سبق نعوذ بالله من ذلك.

ونسأل الله أن يولى من يصلح هذا البلد ويجنبنا الزلل والشطط ويعيننا على بناء مصر التي نحبها جميعًا ونضعها في المقام اللائق بها على المستوى الإقليمي والدولي والله المستعان.

(مقالة للشيخ عبود الزمر بجريدة المصريون بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١)

obeikandl.com